الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الاقتصاد الدولي.

عنوان المذكرة:

واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

*بن أم السعد أميرة

تحت إشراف:

*د . يونس بوعصيدة رضا

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أوضايفية حدة	أستاذ محاضرة – أ –	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد – أ –	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–	ممتحنا
يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضرة – أ –	جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–	مشرفا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهـــــــــداء

رائع أن تقطف جهدا دام سنوات و الأروع أن تهديها لمن ساعدك على الوصول...

إلى من ترفع يدها متضرعة بدعاءها خوفا من فشلي و أملا في نجاحي...

التي لو طرحت لها الكواكب و فرشت الأرض من تحت قدميها

ما وفيت حقها، أمي الغالية أطال الله في عمرها.....

إلى والدي الغالي حفظه الله....

إلى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء

الدين جمعتني بهم صحبة الدراسة؛

و إلى كل الأحبة و من يفرح و يهتم بنجاحي؛

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع.

الشكر و التقدير

أحمد الله على جزيل نعمته

و أشكره شكر المعترف.....

بمننه و أصلي على صفوة أنبيائه

محمد صلى الله عليه وسلم؛

أتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل و العرفان

إلى الأستاذ الدكتور يونس بوعصيدة

على حسن إشرافه و توجيهه؛

كما أشكر كل من صنع لي معروفا

و كل من كان عونا لي؛

لهؤلاء جميعا أقول:

جزاكم الله عني خير جزاء....

rawpixel

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و معرفة المشاكل التي تواجهها و ذلك من أجل محاولة إيجاد حلول و أساليب تساعد على حل هذه الصعوبات و من ثم النهوض بهذا القطاع و إحداث تنمية اقتصادية شاملة و خلق فرص عمل و ذلك من خلال قدرة هذه المؤسسات على الابتكار و الإبداع و التجديد.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في وصف الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المنهج التاريخي أثناء سرد مراحل تطورها في الجزائر ثم استخدمنا المنهج التحليلي في تحديد تطور عددها و دورها.

و توصلت إلى أن الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكبر من الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبيرة و أنه رغم التطور و الزيادة الحاصلة في عدد هذه المؤسسات إلا أنها لا زالت تعاني من عوائق كثيرة تعرقل سيرها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية الاقتصادية، الابتكار، تنافسية المؤسسات.

Abstract:

This study aims to learn about reality and prospects of small and medium enterprises in Algeria, knowing the problems they are facing in order to find solutions and methods help to solve these difficulties and then the advancement of this sector, and create an inclusive economic development, make job opportunities that is through the ability of these enterprises to innovate, create and renovate.

This study used descriptive method to describe the theoretical framework of small and medium foundations as well as the historical method while recording the stages of its development in Algeria. Then we used the analytical method to determinate the development of their number and role.

They found that the role small and medium enterprises play is bigger than that of big enterprises and despite the development and the increasing in the number of these societies but it still suffers from many hurdles obstruct its course.

Key words: Small and Medium Enterprises, Economic Development, Innovation, enterprises competitiveness.

الفهرس

الفهرس

الإهـــــــــــداء:

الشكر و التقدير:

الملخص:

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

مقدمة عامة .أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل الأول: **6**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **7**

المطلب الأول: مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **7**

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **7**

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **11**

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **13**

المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **14**

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **14**

الفرع الثاني: الأهداف من تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف السلطات العمومية **17**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة **18**

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية **18**

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية **19**

المطلب الثالث: القيمة المضافة العلمية للمذكرة **20**

خلاصة الفصل الأول: **22**

الفصل الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثاني:.....24
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....25
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....25
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....29
المطلب الثالث:المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....33
المبحث الثاني: أداء و تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....38
المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....38
الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....38
الفرع الثاني: الدور الوظيفي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....46
المطلب الثاني:سياسات و هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....48
المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....56
الفرع الأول: التحديات الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:..... 56
الفرع الثاني: الدور المستقبلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....59
خلاصة الفصل الثاني:.....67
خاتمة:.....69

قائمة المراجع:.....73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من منظور البنك الدولي للإنشاء و التعمير	10
02	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	11
03	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)	29
04	تطور عدد المنظمات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)	29
05	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) حسب قطاع النشاط لسنة 2019	31
06	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) التابعة للقطاع الخاص لسنة 2019	31
07	مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة وفقا للطابع القانوني و قطاع النشاط في الجزائر للفترة ما بين (2010-2015)	32
08	تطور القيمة المضافة وفقا للطابع القانوني و قطاع النشاط في الجزائر للفترة (2010-2015)	38
09	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة ما بين (2009-2016)	40
10	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول من سنة 2018	42
11	تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2019	43

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة مل بين (2014-2019)	30
02	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) التابعة للقطاع الخاص لسنة 2019	33
03	مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة للفترة ما بين (2010-2015)	39
04	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة ما بين (2009-2016)	42
05	أهم المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنتي (2017-2018)	44

قائمة الاختصارات و الرموز

قائمة الاختصارات و الرموز

-ANSEJ : Agence National DE Soutien à L'emplois Jeunes.

-ANGEM : Agence Nationale de Gestion Micro crédits.

-APSI : Agence de Promotion de Soutien de suivi des Investissements.

-ANDI : Agence Nationale de Développement de l'investissement.

-MEDA : Euro_ mediterranean partnership.

-BID : Banque Islamique de Développement.

-AFD : Agence Française de Développement.

-ONUDI : Organisation des Nations Unies pour le Développement.

-VA : Valeur Ajoutée.

-CNAC : Caisse National d'Assurance Chômage.

مقدمة عامة

نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق العديد من الأهداف كالمساهمة في دفع عجلة النمو و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و المساهمة الفعالة في القيمة المضافة و استقطاب اليد العاملة و الحد من البطالة و التغلب على المشاكل مهما كان نوعها: اقتصادي، اجتماعي، سياسي. تحظى هذه المؤسسات في الوقت الراهن بالاهتمام المتزايد من قبل مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية. وقد أصبح من المسلم به دوليا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أقوى و أهم أداة و عنصر من عناصر التنمية المستدامة، بل ارتقت لتصبح أهم العناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية و التطور الاقتصادي في معظم بلدان العالم.

أصبح الحديث عن أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يزداد في السنوات الماضية، حيث أنه في حدود 20 سنة الأخيرة لوحظت حركية خاصة بها عالميا و التي تتطور تزامنا مع تزايد حجم المبادلات الدولية. فمند الاستقلال ظل التوجه المركزي و التسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية الجزائر، حيث اهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى ظنا منها أنها ستختصر المسافة نحو التقدم الصناعي و الاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعتبرت كقطاع ثانوي لفترة طويلة، و نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها في السبعينات حتمت عليها إعادة النظر في سياستها المتبعة و ذلك باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية.

فالجزائر مطالبة بالنهوض بهذا القطاع اعتمادا على أساليب تطوير خاصة، و هذا من أجل بقاء هذه المؤسسات أهم منشئ للثروة و أكبر مصدر لخلق مناصب الشغل و الارتقاء لمواجهة مختلف التحديات وهذا من خلال السهر على رفع تنافسيتها اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة و غيرها من الأساليب.

أولا: إشكالية الدراسة

استنادا لما سبق تتضح إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

-ما هي المشاكل التي تعرقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير القطاع الاقتصادي الجزائري؟ و ما هي السياسات الواجب وضعها من أجل تحفيز هذا القطاع ؟

و يمكن تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل اكتساب ميزة تنافسية؟
- كيف يمكن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي :

- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على توفير مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي.

– تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مشكلة التمويل، سوء التخطيط ومشكلة تطوير نشاطات الابتكار من اجل اكتساب الميزة التنافسية.

– ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون عن طريق تحديث النظام المصرفي الجزائري و تسهيل حصولها على الأدوات و الخدمات و حتى العقارات و تطوير الشراكة و التعاون الدولي.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

– الرغبة في استكشاف مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

– الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في العديد من الدول؛

– معرفة مدى اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– كون هذا القطاع يعرف انتعاشا ملحوظا في بلادنا و زاد الاهتمام به لدورها الكبير في حل مشاكل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

رابعا: أهداف الدراسة

إن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

– عرض أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– الوقوف على واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– تقديم إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

– رصد الممارسات الوطنية في مجال ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة جلب أنظار المسؤولين نحو ضرورة تبني سياسة ترقية هذا القطاع كوسيلة لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطنين؛

– التطلع على آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فهمه.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لموضوع أصبح مصدر اهتمام العديد من الدول و الباحثين و المفكرين الاقتصاديين نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول، كما تكمن أهميتها في:

– إبراز مدى مساهمة سياسات و برامج دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير هذا القطاع و تحقيق التنمية الشاملة.

– إبراز دور و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة .

– توضيح أهمية الابتكار و التجديد في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سادسا: حدود الدراسة

اقتصر موضوع الدراسة على معرفة واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، على اعتبار أن هذا النوع من المؤسسات يعتبر محرك أساسي للنمو الاقتصادي.

بالنسبة للإطار المكاني ركزنا على حالة الجزائر.

أما الإطار الزماني للدراسة لم يتم تحديده، أما لدراسة مراحل تطورها فقد شملت الفترة من استقلال الجزائر إلى يومنا هذا مع التركيز على مرحلة الإصلاحات.

سابعا: منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنهج التاريخي لسرد مراحل تطورها في الجزائر، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في تحديد تطور هذه المؤسسات.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- عدم القدرة على الإلمام بجميع جوانب الموضوع؛
- صعوبات فيما يتعلق بجمع البيانات و تبويبها، و كذلك تباين الأرقام و الإحصائيات.

تاسعا: هيكل الدراسة

حسب منهجية **IMRAD** قسمت الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتكون من مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى الحديث عن الدراسات السابقة و القيمة العلمية المضافة للمذكرة، حيث أن كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.

الفصل الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

يتكون من مبحثين؛ تطرقنا في المبحث الأول لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تكلمنا عن آداء و تطلعات هذه المؤسسات في الجزائر في المبحث الثاني، حيث أن كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب.

الفصل الأول:
الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد الفصل الأول:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها، و قد حاول الاقتصاديون صياغة مفهوم جامع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من خلال هذا الفصل سيتم تناول المفاهيم العامة للمنظمات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها و أهميتها و أنواعها، كما سنطرح بعض الدراسات التي تمت دراستها سابقا و نقوم بمقارنتها مع دراستنا الحالية، و ذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كي نعالج موضوعنا هذا لا بد من محاولة تحديد تعريف أو مفهوم واضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لما تمثله من أهمية بالغة، كذلك أن يحظى هذا التعريف بالإجماع و القبول من طرف جميع و أغلبية الباحثين في الميدان. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى بعض الخصائص والأشكال و الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قبل أن نعرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول و المنظمات و الأشكال المختلفة لابد من أن نعرف المشاكل التي تعيق وضع تعريف لها و المعايير التي تدخل في وضعه.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: **صعوبة التعريف**

تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثار جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي و بين المهتمين بأمر هذه المؤسسات ذلك لأنه من الصعوبة إيجاد تعريف محدد و دقيق لها يكون مرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية, و هذا باعتراف العديد من الباحثين و مسيري الهيئات و المنظمات الدولية. و يمكن أن نرد صعوبة تحديد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إجمالا إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية و تباين الرؤى السياسية, كذلك التباين في مستوى الاندماج بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى ذلك التباين من حيث الحجم و ميدان النشاط و أخيرا تعدد المعايير المعتمدة في تصنيفها.[1]

ثانيا: **معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

هناك معياران لوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, فهناك معيار كمي و معيار نوعي ، ففي بعض الأحيان يمكن استخدام المعيار الأول و أحيانا المعيار الثاني و لكن الصعوبة تكمن في اختيار المعيار المناسب بينهما. و هي كالتالي:

[1] آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر آفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 6، ص 273.

1-المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية أحد أهم المعايير التي يمكن أن تستخدم في وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي متمثلة في:[1]

- **معيار عدد العمال:** يعتبر هذا المعيار من أسهل المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها و ذلك لثباته النسبي، و كما هو معروف أن المعلومات الخاصة باليد العاملة متوفرة في غالبية الدول إلا أنه في بعض الأحيان يتوجب الحذر من هذا المعيار، لأن الاعتماد المطلق عليه قد يؤدي إلى التعريف الخاطئ لها.

- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد على رأس المال المستثمر فان كان كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة و إن كان صغيرا اعتبرت المؤسسة صغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي لكل دولة.

- إضافة إلى هاذين العنصرين السابقين، هناك دول تعتمد على كلى المعيارين (عدد العمال و رأس المال) و يسمى **بالمعيار المزدوج** بحيث تضع حد أقصى لعدد العمال إلى جانب مبلغ معين للاستثمارات.

2- المعايير النوعية:

يرى بعض الباحثين أن المعايير الكمية لوحدها غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تتضمن بعض الجوانب السلبية و لذلك يجب الاعتماد على المعيار النوعي و الذي يتمثل في:[2]

- **معيار الملكية:** تكون ملكية المؤسسات للخواص في شكل شركات أشخاص،أو مالية تعود لفرد واحد أو عائلة و يكون المدير فيها غالبا مالك المؤسسة و صاحب القرار.

- **معيار المسؤولية:**على حسب هيكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التنظيمي البسيط، فإنه فيغالب الأحيان نجد أن صاحب المؤسسة هو المتصرف الوحيد الذي يقوم بالتنظيم و اتخاذ القرارات و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الإدارية ستقع على عاتقه لوحده.

- **معيار الاستقلالية:** و يقصد به الاستقلالية عن فروع المؤسسات الكبرى, بحيث يكون هناك استقلالية مطلقة للإدارة و العمل يكون مالك المؤسسة هو المدير دون تدخل أطراف خارجية.

---

[1] كربوش محمد, **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014/2013، ص ص 2، 3.

[2] نفس المرجع، ص 4.

ثالثا: **التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

في ما يلي سنحاول تقديم بعض التعاريف المستندة إلى هذا النوع من المؤسسات كما يلي:[1]

1 -**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** من خلال قانون الأعمال الصغيرة لسنة 1935معرف الكونغرس الأمريكي المؤسسة الصغيرة أو العمل الصغير في ضوء قدرته على السيطرة على قطاعه بكونه:" عمل مملوك و يدار بشكل مستقل و هو غير مهيمن في مجال عمله".

و حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953م, عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها مؤسسات ذات ملكية مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى, كما تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عاملا.

2 -**تعريف اليابان:** يعرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963م هذه المؤسسات بأنها: "تلك التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل." ، و هي تقسم حسب القطاعات إلى: [2]

أ/ مؤسسات صناعية و منجمية و باقي الفروع: و هي المؤسسات التي يقل رأس المال المستثمر فيها عن 100 مليون و لا يفوق عدد عمالها 300 عامل.

ب/ مؤسسات التجارة بالجملة: و هي المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 30 مليون ين ياباني، و يقل عدد العمال فيها عن 100 عامل.

و فيها لا يزيد رأس المال عن 10 مليون ين، أما عدد العمال فهو يقل عن 50 عامل.

3 -**تعريف الاتحاد الأوربي:** قام الاتحاد الأوربي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير و المتوسط بالمحددات التالية:[3]

أ/ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار أمريكي.

---

[1] أيوب مسيخ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مدخل نظري مع الإشارة إلى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري)**، نور للنشر، ألمانيا، 2018، ص14.

[2] نوال مرزوقي، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 1400 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009، ص26.

[3] نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة GESTION DE PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص26.

ب/ حجم رأسمال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

ج/ عدد العمال الموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف.

4 -**تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير**: يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه المتمثل في المنظمة الدولية للتمويل، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، مجموع الأصول، "حيث يعرف المشروعات متناهية الصغر بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال" و التي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، و التي يعمل فيها بين 50-300 عاملا بالمشروعات المتوسطة.[1]

و يصنف البنك الدولي المشروعات على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من منظور البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة MICRO ENTREPRISE	10-1	أقل من 100000 دولار.	أقل من 100000 دولار
مؤسسة صغيرة PETITE ENTREPRISE	50-11	بين 100000 و 3 ملايين دولار.	بين 100000 و 3 ملايين دولار
مؤسسة متوسطة MOYENNE ENTREPRISE	300-51	بين 3 ملايين و 15 مليون دولار.	بين 3 ملايين و 15 مليون دولار

Source: malhotra and others, expending access to finance: good practices and policies for micro, small and medium enterprises, world bank, Washington, dc, august, 2006, p09.

5- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق المشرع الجزائري: آخر محاولة لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثلت في التعريف القانوني و الرسمي للحكومة الجزائرية عبر القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي عدل بالقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و في مادته الخامسة من هذا القانون جاء تعريف هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخصا، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية1 مليار دينار جزائري و

[1] عمار شلابي، **المؤسسات الصغيرة رهان جديد للتنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/2010، ص55.

تستوفي معايير الاستقلالية الذي يعتبر أن المؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

الجدول رقم(02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري.

نوع المؤسسة–المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المصغرة	**من 01 إلى 09**	**أقل من 40**	**أقل من 20**
الصغيرة	**من 10 إلى 49**	**أقل من 400**	**أقل من 200**
المتوسطة	**من 50 إلى 250**	**ما بين 400 و 4000**	**ما بين 200 و 1000**

المصدر: المواد 8،9،10 من القانون رقم 17–02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 11 جانفي 2017، العدد 02، ص06.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتميز عن المؤسسات الكبيرة في عدة نقاط من أهمها خاصية المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية التغير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود كبيرة سواء كانت مادية أو بشرية و سنحاول أن نوضح خصائصها كما يلي:[2]

1 سهولة التأسيس:

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرا على عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال قليلة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من الأنشطة الاقتصادية.

[1] نصر الدين بن نذير، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة علي لونيسي البليدة، 6 0–2018/11/07، ص5.

[2] بلال شيخي و آخرون، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع، ورقة تندرج ضمن المحور الأول: دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 29–30 أكتوبر 2017، ص 5.

2- استقلالية الإدارة و مرونتها:

تر تكز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في الشخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أشخاصها لتحقيق النجاح لها و يترتب على ذلك ما يلي:

- بساطة التنظيم المستخدم و سهولة التزويد بالاستشارات و الخبرات الجديدة؛

- انخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الاهتلاك) و انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا؛

- نقص الروتين و الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى فعالية الاتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

3- الكفاءة الاقتصادية:

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم و مستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي الذي تستفيد منه المؤسسات الكبيرة، و لهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة تكوينها و بساطة هيكلها التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة و توصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار.

5 -الاتصال الفعال وسهولة انتشار المعلومة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكيف بسرعة كبيرة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام داخلي قليل التعقيد و هو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق.[1]

5- التدقيق في الإبداع و الإختراع:

حيث تتوفر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قابلية التجديد و الابتكار وتساهم في التطور التكنولوجي و البحث العملي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالالكترونيات الدقيقة و التكنولوجيا الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة و التفوق في مجالات العمل، و تشجيع العمال على الاقتراح و إبداء الرأي و الاستفادة من مقترحات العملاء و تجارب الآخرين.

[1] سليمة غدير أحد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2007، ص17.

6- المناولة:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة و هذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أ نواع و ذلك بسبب اختلاف و تنوع الأنشطة التي تعمل فيها، حيث توجد هناك عدة معايير على أساسها تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:[1]

1 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى:

أ -**المؤسسات العائلية:** و هي مؤسسات يكون المنزل مكانا لإقامتها، و تكون في الغالب مكونة من مساهمات أفراد العائلة، حيث يمثلون اليد العاملة في غالب الأحيان.

ب **المؤسسات التقليدية:** و يقترب هذا النوع من المؤسسات العائلية، حيث أنه عادة ما يعتمد على مساهمة العائلة و ينتج منتجات تقليدية، و يتميز عن المؤسسات السابقة كون أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل كما أنها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير إضافة إلى استخدامها للوسائل البسيطة.

ت **المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة:** ما يميز هذا النوع عن المؤسسات العائلية و التقليدية، هو اعتمادها على تكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة و مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب منتجاتها إلى:

أ -**مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تختص هذه المؤسسات بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية و يرجع إليها غالبا لاستخدامها المكثف لليد العاملة.

ب **مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:** و تضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعات الميكانيكية و صناعة مواد البناء، و يرجع استعمال مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها.

---

[1] نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي، (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014/2000))**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016/2015، ص ص 22، 25.

ت **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أدوات تجهيز ومعدات ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز بكثافة رأس المال، الأمر الذي ينطبق مع خصائص المؤسسات الكبرى، الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق، حيث أنه يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب المعدات البسيطة خاصة في الدول المتطورة، أما في الدول النامية فتقتصر على إصلاح بعض الآلات و تركيب قطع الغيار المستوردة.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل: بالإضافة إلى ما سبق ذكره من التصنيفات، تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل كما يلي:

- **مؤسسات غير مصنعة:** تتمثل في الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، و تتميز بالعمل البسيط و التقليدي.

- **مؤسسات مصنعة:** هذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة، حيث يتميز باستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقد العملية الإنتاجية.

- **المقاولة من الباطن:** تعتبر مظهرا من مظاهر التكامل الاقتصادي، و تعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنتحدث في هذا المطلب أولا عن الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم ننتقل إلى ذكر بعض أهدافها.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد أي دولة جعلها محل اهتماما الباحثين والخبراء خاصة بعد تأثيرها الكبير في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و قد عرفت إقبالا كبيرا على إنشائها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، و ذلك نظرا للفائدة المتأتية منها.[1]

1- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة: لقد اهتمت الدول المتقدمة بهذا النوع من المنظمات بسبب التجديد و الابتكار لدى هذه المؤسسات من جانب، و تحسين فعالية المؤسسات الكبيرة من جانب آخر، و من بين الأسباب المهمة التي دفعت بالدول إلى الاهتمام بهذا النوع أكثر نذكر:

- انخفاض معدل الأرباح للمؤسسات الكبيرة؛

[1] محمد كربوش، **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر تلمسان، 2014/2013، ص ص18، 19، 20.

– الطاقة الإنتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية، و سرعة التطور التكنولوجي، التوسع في استخدام التقنيات الحديثة؛

– زيادة فرص التشغيل من قبل هذه المؤسسات مقارنة بالكبيرة.

و كمثال على ذلك اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أصبحت العمود الفقري للسياسة المتبعة، و رغم الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة و العالم ككل، لم تفقد هذه المؤسسات حيويتها، بل ظلت الإحصائيات الاقتصادية في جانبها، حيث سيطرت على 50% من سوق الشغل و 70% من التجارة و الخدمات و 45% من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

و على هذا الأساس اعتمدت الولايات المتحدة على سياسة استقطاب المشروعات الصغيرة و جلبها للمناطق الصناعية بغية تحقيق:

– النسيج الاقتصادي و الصناعي، من خلال خلق هذه المشاريع الصغيرة و التي تلعب دورا كبيرا خلال الأزمات أو في مراحل التباطؤ الاقتصادي؛

– خلق شراكة بين هذه المؤسسات و القطاع المصرفي، ووضع برامج لضمان قروض مرنة.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق عدة من الأهداف في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي تخدم بالدرجة أهم اقتصاديات الدول النامية و تتجلى في مظاهر أهمها:[1]

– تلعب المؤسسات الصغيرة و الموسطة دورا هاما في التخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية، و ذلك لتشجيع هذه المؤسسات من اجل المساهمة في الاقتصاد المحلي؛

– تساهم في تنمية الصادرات و التقليل من الواردات، مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات للدول النامية؛

– قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار.

– مساهمتها بصورة محسوسة في إنتاج القيمة المضافة و تزايد حصتها في إجمالي الناتج الداخلي الخام؛

[1] زينب خلفة الساهل، **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012/2011، ص ص 22، 23.

-امتداد نشاطها ليشمل كافة القطاعات في المدن (الصناعة، الزراعة، التجارة، و الخدمات) و مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

3 -*قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الابتكار و الإبداع و التجديد:* تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجهودها الكبيرة لتطوير و تحسين منتجاتها أو تطوير استعمالات جديدة لها و تتصف بقدرات عالية على الابتكار والإبداع بالإتيان بالجديد، و لهذا النوع من المؤسسات اثر كبير جدا في ميدان التحسين المستمر، فالإبداع و الابتكار و محاولة الخروج عن المألوف سمة أساس تتعلق بإمكانية المشروعات الصغيرة في ردم الهوة بين الجوانب المعرفية و حاجيات السوق، و عليه فإن المقاولين يتبنون إنتاج سلع و خدمات جديدة إبداعية.[1]

- ففي **مجال الإبداع (خلق الأفكار)** فإن المؤسسات الصغيرة تساهم بذلك في مختلف القطاعات المتواجدة بها، و يعود ذلك في بعض جوانبه إلى المرونة التي تتمتع بها مثل هذه المؤسسات من جهة، و عدم تحول أنشطة البحث و التطوير فيها إلى آليات عمل تثقل سرعة التغيير، و ضرورة استرداد الأموال المنفقة على هذه الأنشطة- خاصة في المؤسسات الكبيرة- و بذلك تتباطأ إمكانية طرح الأفكار؛

- أما **في مجال الابتكار** فتتميز المؤسسات الصغيرة بقدرة عالية على الابتكار، حيث تبذل جهودا لتطوير منتجات جديدة، أو تطوير الاستخدامات الجديدة لهاأو تحسين ما هو موجود، كما يلاحظ أن الاختراعات و التي تعبر عن ابتكار شيء جديد غير موجود في أي مكان صفقةمهمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هكذا لعبت الورش و الأعمال الصغيرة باعتبارهم رياديون في تقديم ابتكارات عديدة و متواصلة في مجالات اقتصادية مهمة، مثل صناعة الكاميرات و الحواسيب و غيرها؛

- أما في **مجال التحسين المستمر**، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما في هذا المجال.

4-المساهمة في تنشيط و تطوير حالة المنافسة: حيث انه من الملاحظ أن هذا النوع من المؤسسات أصبح يمثل تحدي و منافسا قويا حتى للمؤسسات الكبيرة و المعروفة على الصعيد العالمي، فحالة المنافسة تنشط و تنعش الاقتصاد و تجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة و ترتقي بالأداء و تشبع حاجات الزبائن، كما تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحسين ميزان مدفوعات الدولة من حيث التصدير للخارج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت الصناعات الصغيرة سنة 2000 بما نسبته 33% من إجمالي الصادرات، فقدرة هذا النوع من المؤسسات على التنافس ترتبط بقدرتها على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات في الصناعات الإستخراجية و الإنتاجية جعل منها فاعلة في المنافسة و تنشيط الاقتصاديات المعاصرة، لذلك عمدت الدول إلى تشجيع المنافسة بين هذه

[1] أيوب مسيخ، **منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة و أثرها في تنمية الاقتصاد الوطني حالة الجزائر نموذجا**، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة، العراق، العدد 4، 2015، ص 561.

المؤسسات من خلال تطبيق العديد من الفعاليات و الأنشطة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، و جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز و الريادة في الأردن.[1]

5-جذب الاستثمارات الأجنبية: نظرا للخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تعتبر مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، و هذا يتم من خلال التعديل المستمر في إجراءات و قوانين الاستثمار الأجنبي وتوفير التسهيلات اللازمة التي من شأنها أن تساهم في دخول العديد من المستثمرين الأجانب، من أجل الاستثمار في هذه الصناعات، و في هذا السياق نجد أن تونس و المغرب قد تمكنا من جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات، خاصة الصناعات النسيجية و الغذائية نتيجة الانفتاح الاقتصادي السائد في هذه الدول منذ فترة مقارنة بالجزائر و ليبيا.

الفرع الثاني: الأهداف من تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف السلطات العمومية

يمكن سرد أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية: [2]

– استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة و هذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، و من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن يحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة؛

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي؛

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها و المتفاعلة بها، و التي تشترك في استخدام ذات المدخلات.

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرات المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

---

[1] طاهر منصور الغالبي، **إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل، 2009، ص ص 33، 34.

[2] محي الدين مكاحلية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولايتي قالمة و تبسة)**، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية و تنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015/2014، ص ص 56، 57.

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة، كما تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

– ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية عن طريق استحداث أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان كالصناعات التقليدية مثلا.

– المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني خاصة بين الريف و المدينة، و هو ما يساهم في تقليص ظاهرة النزوح أو الهجرة الريفية و يعمل على تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه مجموعة من الباحثين السابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول نتطرق فيه لبعض الدراسات السابقة باللغة العربية، المطلب الثاني لبعض الدراسات باللغة الأجنبية و المطلب الثالث مقارنة بين الدراسات السابقة و ما أضفناه للبحث.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

***-الدراسة الأولى:*ياسين العابد، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/ 2011.**

هدفت إلى تسليط الضوء على مختلف التدابير والإصلاحات المنتهجة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة و ذلك لمعرفة حقيقة إشكالية التمويل في الجزائر وإبراز النماذج والدراسات التي تطرقت إلى هذه الإشكالية ومحدداتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت إلى أن إشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعرف فقط بصعوبة تقييم نشاط المؤسسة بهدف أخذ صورة واضحة عن المخاطر المترتبة عن استخدام الأموال المتأتية من مختلف المصادر الخارجية، بل أبعد من ذلك حيث يعبر بصفة عامة عن ضعف تكييف المحيط الاقتصادي والتشريعي مع الوضعية الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***-الدراسة الثانية :*صابرين زيتوني،الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه،2017/2016.**

هدفت إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة المتوسطة وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية و الإحاطة بالمشاكل التي تتعرض لها، ومحاولة فهم عملية تأهيلها ومعرفة مقوماتها وعوائقها، كذلك الوقوف على مختلف برامج التأهيل وواقعها.

وتوصلت إلى أن هذه المؤسسات ساهمت ولو بجزء قليل في تنوع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كما أنها ساهمت في خلق مناصب الشغل ومن ثم القضاء على مشكلة البطالة.

-الدراسة الثالثة: **أحسن طيار وأيوب مسيخ،معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر(دراسة حالة ولاية سكيكدة)، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد رقم 09، العدد18، 2019.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفه المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة والمتمثلة في المعوقات التأسيسية والمعوقات الإدارية، التمويلية والتسويقية.

و توصلت إلى أنه تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سكيكدة معوقات تأسيسية أهمها كثرة الضرائب المفروضة عليها ، ومعوقات تمويلية منها صعوبة التعامل مع البنوك نتيجة كثرة إجراءاتها وضخامة الضمانات التي يطلبها، ومعوقات تسويقية أهمها المنافسة الغير شريفة من طرف القطاع الغير رسمي بينما تأثير المعوقات الإدارية كان متوسطا.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

- <u>الدراسة الأولى:</u>

Siagh, Ahmed Ramzi, contribution du profil et des compétences entrepreneurials à la réussite de petites et moyennes entreprises en Algérie, thèse de doctorat d'État en science de gestion option management, université kasdi Merbah ourgla, 2013/2014.

هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على مميزات المقاول والمقاولاتية في إطار نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى اندماج الخصائص الذاتية وقدرات المقاول في النجاح المقاولاتي.

وتوصلت إلى أن دوافع توجه إدراك المقاولين عناصر مترابطة وأكثر تأثيرا على النجاح المقاولاتي, وأن هذه النتائج قد تساعد على المستوى النظري في إعادة هيكلة التوجه البحثي في ميدان الروح المقاولاتية، وعلى المستوى التطبيقي قد يجد أصحاب القرار مناهج جديدة لتعزيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- <u>الدراسة الثانية:</u>

Helal & Islam, SMES development in Bangladesh: problems and prospects, article, june, 2011.

ركزت على السيناريو الحالي للشركات الصغيرة و المتوسطة والمشاكل التي تواجهها، وهدفت إلى دراسة دورها في اقتصاد بنغلاديش وتحليل وضعها الحالي والقيود الرئيسية التي تعترض تنميتها ثم تقديم توصيات محددة للنمو المستقبلي لها.

و توصلت إلى انه ينبغي منح أولوية قصوى لتنميه روح المبادرة و إنشاء أعمال جديدة وتطوير الروابط بين القطاعات، كما يجب على الحكومة تحديد سياسة آمنة وعملية لتطويرها في البلاد، ومن اجل وضع إطار لسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة يجب تحديث جميع البيانات كما يجب وضع أحكام لتطوير مؤسسات منفصلة ومتخصصة في ثلاث مجالات: منهج التمويل، التكنولوجيا، تنميه المهارات.

المطلب الثالث: القيمة المضافة العلمية للمذكرة

في هذا المطلب سنعقب على الدراسات السابقة ونستخرج أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، و إبراز الإضافة التي تقدمها الدراسة الحالية.

أولا: مناقشة الدراسات السابقة

يتضح من خلال الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون والمختصون ما يلي:

– تناولت أغلب الدراسات موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وربطته بمتغير من المتغيرات.

– أن أغلب الدراسات تمحورت حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

– اعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي الإحصائي و التحليلي و الاستبيان.

– لم تركز معظم الدراسات السابقة على دور الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– ركزت بعض الدراسات على مشكلة التمويل التي تعتبر من اكبر المشاكل التي تعارض طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

كما نلاحظ أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في بعض النقاط:

– تناولت الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها في الاقتصاد.

– كما اتفقت الدراسات في التحدث عن المشاكل و العوائق و الحلول التي يمكن آن ترفع من دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدة جوانب من بينها زيادة فرص التشغيل و الناتج الداخلي الخام للبلاد.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

تتلخص نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فيما يلي:

– اعتمدت الدراسة الحالية على طريقة IMRAD في تحرير الدراسة وهو الاختلاف الشكلي عن باقي الدراسات حيث أولت هذه الدراسة اهتمام أوضح بالمنهجية والتفصيل والشرح لطرق وأدوات وأساليب الدراسة.

– بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة إيجاد حل لمشكل التمويل و اختيار الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيلها و غرس روح التقاول و المقاولاتية فيها، تناولت دراستنا أهمية الإبداع و الابتكار في تحسين تنافسية هذه المؤسسات كما تضمنت دراسة تحليلية لتطور عددها و دورها في جميع المجالات سواء الاقتصادي أو الاجتماعي.

– قامت الدراسات السابقة بدراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بنغلادش و منها حتى من درست حالتها في ولاية سكيكدة أما دراستنا فقد تناولت حالة الجزائر.

– ربطت بعض الدراسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتمويل و الشراكة الأجنبية و المقاولاتية، في حين دراستنا لم تتضمن متغير تابع.

رابعا: مجال استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

–المساهمة في بناء تصور عام عن سيرة الدراسة.

– التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولاتية ؛

–المساهمة في إعداد الإحصائيات و تحليلها؛

– المساعدة قي إعداد وضبط الجانب النظري للدراسة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل، قمنا بتحليل مجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدة من بلدان العالم و تمكنا من إزالة الغموض الذي كان يغطيها فتحديد تعريف لها يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج و سياسات الدعم لها، و رغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، و قد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل و هي تتميز بصغر حجمها و سهولة تأسيسها و بساطة تنظيمها و انخفاض رأسمالها إلخ.....

كما تطرقنا إلى أهمية هذه المنظمات و التي تؤهلها لاحتلال مكانة اقتصادية كبيرة، لتنتقل إلى عرض بعض الدراسات و الأبحاث السابقة حول الموضوع محل الدراسة و محاولة إظهار القيمة المضافة لدراستنا.

الفصل الثاني:
مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثاني:

يكتسب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في معظم دول العالم و ذلك من خلال مساهمته بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و توفير مناصب عمل جديدة و زيادة حجم المبيعات و تعظيم القيمة المضافة، فبدأت الجزائر ككل الدول النامية بوضع استراتيجيات و سياسات تنموية من أجل اللحاق بالدول المتقدمة نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقامت الجزائر بدعم هذا النوع من المؤسسات بوضع إجراءات تشجيعية و تشريعات مع بداية التسعينات.

إن الجزائر تعمل جاهدة على توفير الظروف المناسبة لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوكالة الوطنية ملزمة لتأهيل هذه المؤسسات عن طريق وضع استراتيجيات تهدف إلى ترقية و إزالة المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات.

و من أجل إلقاء نظرة على كل هذه الجوانب تم التعرض في الفصل الثاني إلى ما يلي:

- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في المبحث الأول.
- أداء و تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في المبحث الثاني.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور عددها في فترة زمنية محددة و المشاكل و الصعوبات التي تعرقل سيرها.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالاقتصاد الجزائري

لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد مر تطور هذه المؤسسات بثلاث مراحل:

1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1962-1984

كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة، و تم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها منذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.[1]

بعد الاستقلال مباشرة أقرت الحكومة بأول قانون و هو القانون رقم 93/277 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1962 و الذي يتعلق بحرية الاستثمار، حيث نصت مادته الثالثة على ما يلي: أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب، و ذلك حسب إجراءات النظام العام، و استنادا إلى المادة فإن القانون كان موجها في الأساس إلى المستثمرين الأجانب، و لم تتم الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين.[2]

إن و جود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعود إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الصناعات كان أغلبها صغير الحجم يمتلكها الأوربيون، و ارتبط ظهورها بأهداف المستعمر، فلقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الإستراتيجية للقطاع الخاص و مع الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنداك 1120 (سنة 1964) مع عدد عمال قدره 97480 عامل، لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع عدد عمال يقدر ب 65053 سنة 1966.

إلا أن نسبة كبيرة من هذه المؤسسات خضعت للتأميم ليتم تهميشها مع انطلاق إستراتيجية التنمية لسنة 1967 و ذلك بتحديد مجال تدخلها الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و قد كانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

---

[1] عبد الرحمان بابنات و ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، 2008، ص122.

[2] محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، الجزائر، دار الهدى، 2003، ص 235.

[3] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2011، ص34.

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، و هذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، و لم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية. و قد أعطى هذا القانون للدولة الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، و أصبح الحصول على موافقة المشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة.

و اعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية و تنمية الدولة، طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنداك. و خلال كل هذه الفترة، لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، و الذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من اجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، و الأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هذه الوضعية أدت إلى سلوك "الحذر التكتيكي" لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة. كانت المجالات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل، و تحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة. و بصفة عامة، التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة، و الخدمات، أين استمر الخواص الاستثمار فيها. أما في الصناعة فإن رأس المال الخاص تبني إستراتيجية الاستيراد للمواد الاستهلاكية النهائية (المواد الغذائية، النسيج، مواد البناء،...).[1]

كما تم في سنة 1982 خلق إطار قانوني جديد رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي.

2. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1984-1990:

شهدت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين منها:[2]

- **القانون رقم 25-88 المؤرخ في 12 جويلية 1988:**

شهدت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمار مرونة اتجاه الاستثمار الخاص بفضل هذا القانون و من الأهداف التي جاء بها هذا القانون نذكر:

- إحداث التكامل الاقتصادي في القطاع العام و الخاص؛
- خلق نشاطات منتجة و مصدرة خارج القطاع؛
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

---

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 150.

- **القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990:** و الذي يتعلق بالفرض لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة و الخاصة.

عرفت هذه المرحلة اشتراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية المركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة.

منذ بداية الثمانينات، بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي و تحريك الجهاز الإنتاجي، خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة، و نتيجة الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات بدأ عددها يتزايد شيئا فشيئا.

3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1990 إلى 2009:

- صدور القانون رقم 91-90 المؤرخ في 19 فيفري 1991 و المتضمن تحرير التجارة الخارجية، و في إطار يخضع القطاعين العام و الخاص لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد.

و قد دعم في ذات السياق مشروع الإصلاح الاقتصادي، بقانون آخر خاص بالاستثمارات الذي تمت المصادقة عليه طبقا ل:[1]

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 13 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار الذي عدل و تمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في جويلية 2006.

و عليه و حسب مصادر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حول إحصائيات تتعلق بعدد المؤسسات الصغيرة، نشاطها و فئة العمال التي أعدت في 31 ديسمبر 1999 تبين أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ 156507 مؤسسة و أنها قد شغلت 634375 عام و قد كان:

- عددها سنة 1992 حوالي 103925 مؤسسة و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 53.4% في سنة 1997 كما بلغ عددها 127232 مؤسسة.
- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92-97 و 1998 حيث تضمنت امتيازات، لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و تدابير مشجعة من خلال تقديم إعدادات كلية و جزئية، نذكر منها ما يلي:[2]

أ. **استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** كأول معلم في مسار تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في سنة 1994؛

---

[1] صورية قشيدة، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(دراسة حالة الشكة الجزائرية الأوربية للمساهمات فيناليب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، 2012، ص ص 50، 51.

[2] عبد الكريم بوغدو، واقع و آفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، **في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة و المتوسطة على الإبداع و الابتكار**، الجزائر، في 14 مارس 2010، ص ص 2، 3.

ب. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و النمو للفترة 2000-2004:** شكل هذا البرنامج منعرجا حاسما في مجال تأطير و هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أين تم تكريس:

- صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001، و الذي هيمن دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي و قد حدد تدابير الدعم الرامية لترقية تنافسيتها؛
- إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2002؛
- تم إنشاء كل من المشاتل، مراكز التسهيل و لمجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة و كذا إحداث المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية على مستوى كل ولايات الوطن و هذا في سنة 2003.

ج. البرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2004-2009: تم التركيز فيه على وضع حيز التنفيذ للبرامج الترقوية لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذالك إعطاء القطاع دوره الحقيقي كمنشط اقتصادي جواري خاصة على مستو الولايات الداخلية للوطن، و قد تم خلال هذه المرحلة تكريس ما يلي:

- انعقاد الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، و التي انبثق عنها إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2004؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2005؛
- إعطاء إشارة انطلاق البرنامج الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 2007؛
- تعزيز المعلومة الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوي الترابط مع المنظومات الإعلامية للقطاعات الوزارية الأخرى تحسبا للتعاون و التكامل في 2008؛
- تنظيم أول طبعة للجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2009.

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا و نموا من سنة إلى أخرى و الجدول التالي يوضح تطور هذه المؤسسات في الجزائر.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1994-2004)

الجدول رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994-2004

السنوات	1994	1995	1996	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959

المصدر: من إعداد: خديجة خنطيط ، **دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، رسالة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، ص44.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ فيعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 1994-2004 حيث أنه في سنة 1994 كان عددها 26212 مؤسسة ليصل في سنة 2004 إلى 312959 مؤسسة و هو ارتفاع جد كبير و يرجع سبب هذا الارتفاع إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة.

بعدما قامت الدولة بالإصلاحات الاقتصادية و تهيئة البيئة القانونية للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر شهد تطورا بالغ الأهمية خاصة بعد صدور الأمر 02-03 سنة 2001 و الخاص بترقية الاستثمار و القانون التوجيهي 01-18 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2014-2019):

الجدول رقم(04): تطور عدد المنظمات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	852053	934569	1022621	1060289	1093170	1171945
نسبة التطور(%)	-	0.138	0.152	0.166	0.172	0.178

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات :

Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°26, 27, 28, 30,33, 35, (2014-2019), Algérie..

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تزايد في الجزائر بشكل كبير، حيث ارتفع عدد المؤسسات من 852053 مؤسسة سنة 2014 إلى 1171945 مؤسسة نهاية السداسي الأول من عام 2019 بنسبة 0.178%.

حيث قدرت نسبة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2015 ب 0.138% و واصل عددها يزيد فقدرت نسبة التطور سنة 2017 ب 0.166 %.

الشكل رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة مل بين (2014-2019)

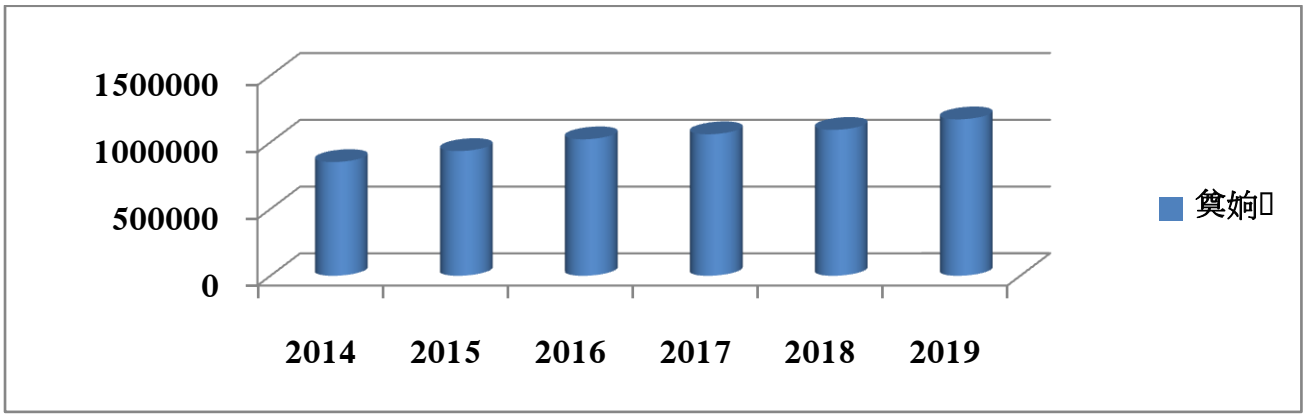

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الشكل رقم (01): نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد ارتفع حيث أصبح عام 2015 يقدر ب 934569 مؤسسة صغيرة و متوسطة، بعدما كان عددها سنة 2014 يقدر 934569 مؤسسة، و في سنة 2016 أصبح العدد 1022621 مؤسسة وفي سنة 2017 واصل العدد بالارتفاع إلى أن وصل سنة 2019 إلى 1171945 منظمة و ذلك راجع إلى اهتمام الدولة عموما ووزارة المنظمات الصغيرة و المتوسطة خصوصا بترقية هذا القطاع و تنميته، من خلال برامج و الآليات التي تزيد من فعاليته و قدرته.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب حجمها :

الجدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب حجمها في السداسي الأول لعام 2019:

نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %
مؤسسة مصغرة (أقل من 10 عمال)	1136787	97
مؤسسة صغيرة (ما بين 10 و 49 عامل)	30471	2.6
مؤسسة متوسطة (ما بين 50 و 249 عامل)	4688	0.4
المجموع	1171945	100

Source : Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°35, 2019, Algérie, p8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في نهاية السداسي الأول من سنة 2019، العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتكون أغلبه و بنسبة كبيرة تقدر ب 97 % من المؤسسات الصغيرة جد (مصغرة)، و ذلك لصغر رقم أعمالها و ميزانيتها السنوية. تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6% و في الأخير نجد المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4%.

رابعا: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع نشاطها:

يرتكز هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام، حيث أن أغلبها يرتكز في قطاع الخدمات و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	7275	93	7368	1.12
الطاقة و المناجم	3032	3	3035	0.46
البناء و الأشغال العمومية	188275	15	188290	28.54
الصناعة	102055	73	102128	15.48
الخدمات	358936	60	358996	54.41
الناتج الإجمالي	659573	244	659817	100.00

Source: Bulletin d'information statistique de la PME N° 35, 2019, Algérie, p09.

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح التباين في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط، حيث أن أكثر من نصف هذه المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 54% هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرون في هذا النشاط، بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، يحل في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع ب188275 مؤسسة أي ما يعادل 28.54% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، و هذا راجع حسب اعتقادنا إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البنى التحتية و السكن، مما شجع على قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن. ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى الصناعة ب 15.48%، الزراعة 1.12% و أخيرا قطاع الطاقة و المناجم بنسبة 0.46%.

خامسا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لغياب الإحصائيات نكتفي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) و التابعة للقطاع الخاص و الجدول التالي يوضح لنا توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) التابعة للقطاع الخاص لسنة 2019

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية%
الشمال	459146	70
الهضاب العليا	144836	22
الجنوب	55591	8
المجموع	659573	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Bulletin d'information statistique de la PME N°35, 2019, Algérie , p11.

وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي السائدة في الشمال ب 459146 مؤسسة، و بدرجة أقل في الهضاب العليا ب 144836 مؤسسة و بدرجة أقل منها في الجنوب ب5591 مؤسسة .

الشكل رقم (02) : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) التابعة للقطاع الخاص لسنة 2019

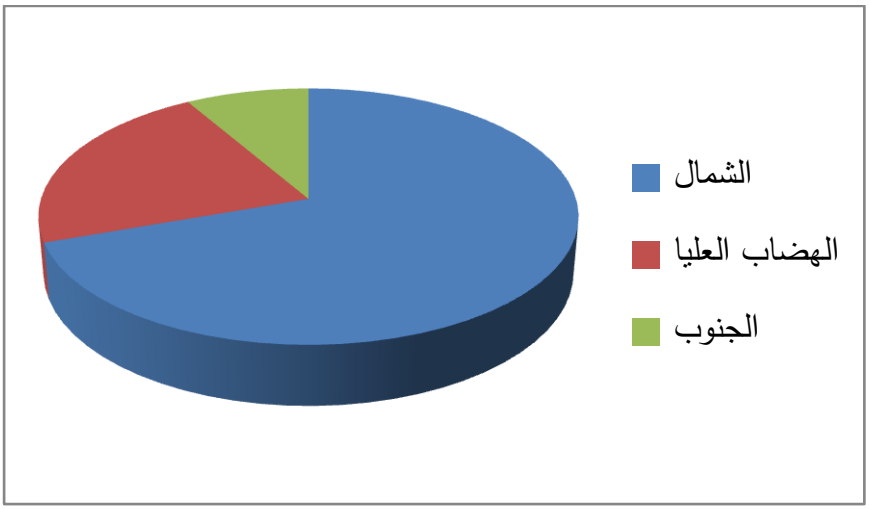

من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتركز في الشمال بنسبة تقارب 70% و ذلك يرجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان ، حيث يتمركز أغلبهم في الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22% و أخيرا الجنوب الكبير بنسبة 8%.

المطلب الثالث: المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من المشاكل التي تعترض طريقها و تعرقل مسيرتها نحو التطور والنمو, ويمكن حصر هذه المشاكل في العناصر الموالية:[1]

1 صعوبة الحصول على التمويل:

تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها، و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفات...الخ، و عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيلها لتمويل الأنشطة التجارية (تصدير-استيراد) على الأنشطة الإنتاجية، كما نجد كذلك ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت

[1] حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص 22، 23، 24.

الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

2 -الصعوبات المتعلقة بالعقار:

أصبح العقار في الجزائر من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص عوضا أن يكون أداة لدعم الاستثمارات، حيث أن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة لهذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك و التي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، إضافة إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات و انتشار النزاعات و الاختلال الغير العقلاني للفضاء الصناعي و لعل ما زاد الوضع تعقيدا الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم من هذا المشكل.

3 -الصعوبات المتعلقة بالتسويق:

ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقص في الكفاءات التسويقية و القوى البيعية عموما و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، و قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات و الدراسات في اختيار المشاريع و في دراسة جدواها. كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات و الفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى الصعوبة في الحصول عليها. كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي، ذلك أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفيرها و هو ما يؤثر على قدرتها التنافسية في ظل ظروف المنافسة و شدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، و المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، و المنافسة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة.

4 -الصعوبات المرتبطة بالنظامين الجبائي و الجماركي:

فيما يخص النظام الجبائي، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لاقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الاقتصادي الجديد. أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن تطبيقات الأعراف الدولية.

5 -صعوبات تنظيمية:

معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه الاقتصاد التنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، و هذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق و غياب التأهيل لهذه المؤسسات و هو ما ينطبق على حالة الجزائر، أيضا عدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة و المعرفة الفنية و عدم الدراية بمشاكل الإنتاج، التسويق أو التمويل، و نقص الإمكانيات و المؤهلات لتطوير آفاق المؤسسات باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون شخص واحد على علم تام و كافي بكل هذه المسؤوليات.

6 -مشاكل نقص العمالة المدربة:

تعتبر المؤسسات الكبرى أكثر جاذبية للعمالة المدربة و المؤهلة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يرجع ذلك للأسباب التالية:[1]

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لعدم قدرتها على دفع أجور مرتفعة؛

- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- مخاطر الفشل و التوقف مرتفعة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- وجود مكافآت و امتيازات و حوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة.

[1] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 198.

و لهذا تبقى الفئة العاملة في المؤسسات الصغيرة إل ى حديثي التخرج من المعاهد و الجامعات و قليلي التدريب و الخبرة واللذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة أتيحت لهم أو إقامة مشاريعهم الخاصة فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة و تجربة في ميدان ما أو في وظيفة ما.

7 مشاكل الخلافات بين الشركاء:

في بعض الأوقات تكون المؤسسات الصغيرة ضحية عدم الاتفاق بين الشركاء وفي الكثير من الأمور و الاختلاف حول طريقة تسيير الأعمال مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسات و يمكن إجمال هذه السلوكيات و التصرفات فيما يلي:

- حب السيطرة و التفرد بالإدارة؛

- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية، الإنتاجية و التسويقي و غيرها؛

- الأنانية و حب الذات و الإتكالية و اللامبالاة و التوسع في المصاريف الشخصية تؤدي هذه الأسباب إلى نقص السيولة، تأخير السداد، عدم متابعة العمل و غيرها من المشاكل التي قد تتراكم إلى حد تهديد استمرارية مؤسسة ذاتها.

8 مشاكل الموقع غير الملائم:

إن اختيار الموقع يتطلب دراسة و بحث وتخطيط، و لكن معظم هذه المؤسسات لا يعطون لهذا الجانب أهمية كبيرة، فقد يختارون موقعا لمجرد وجود المكان الشاغر أو التكلفة المنخفضة، إن اختيار الموقع لا يجب أن يختار لمحض الصدفة و لا بد من دراسة البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة و يجب الأخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار إذ على صاحب المؤسسة أن يوازن بين التكلفة و تأثير الموقع على حجم المبيعات، و هكذا تظهر للموقع خاصيتين: التكلفة و حجم المبيعات، بالإضافة إلى توفر شروط العمل الأخرى و خدمات البنية الأساسية.[1]

9 مشاكل انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على آلات قديمة مضى على تشغيلها و اغلبها في حاجة إلى إحلال و تجميد شامل، حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة نظام دوري للصيانة و الإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة و قصور المواد التمويلية، و يؤدي استمرار تشغيل معدات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف و عدم الإنتاج و انخفاض الجودة بسبب كثرة التعطيلات و صعوبة تدبير قطع الغيار و عمل

[1] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 200.

الإصلاحات المطلوبة. و بالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على معدات حديثة و متقدمة تخضع لنظام كامل للصيانة و التشغيل، إضافة إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون من استخدام الآلات الحديثة لعدم معرفتهم الجيدة بها.[1]

10 –مشاكل متعلقة بالتنظيم و سلوك الإدارة المركزية: تتمثل في :[2]

- اتسام الإدارة عموما بثقلها و بطئها، و بيروقراطيتها على الجهاز الاقتصادي بأكمله؛
- تعدد مراكز اتخاذ القرار؛
- الآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف، أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص و المتعاملين الاقتصاديين؛
- مظاهر المحسوبية و الرشوة التي تشكل بدورها عائق سلبي يؤدي إلى الانسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، و التي تتميز بضعف قدرتها المالية و عدم قدراها على التصدي و مقاومة هذه المظاهر السلبية؛
- إن اختفاءها من الساحة الاقتصادية يتسبب في خسارة فادحة للاقتصاد الوطني لان هذا يعني ضياع و إهدار لطاقات الإنتاج، و نسبة هامة من مناصب العمل.

[1] خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة {دراسة حالة الجزائر 2005–2010}**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 36.

[2] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره، ص 137.

المبحث الثاني: أداء و تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، و ذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية، و من أجل إلقاء الضوء الذي تلعبه هذه المؤسسات سنتطرق إلى هذه المطالب التي منها يمكننا توضيح الرؤية حول أدوار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري حاليا و مستقبلا.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنحاول عرض بعض المعطيات والإحصائيات التي تبرز مساهمة المؤسسات الصغيرة في كل من القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام ،المبادلات الخارجية و دورها الاجتماعي في توفير مناصب الشغل و تلبية الحاجات الجارية للسكان،ونشير هنا إلى عدم إمكانية تقييم هذا الدور وحجم المساهمة لأن المعطيات جزئية فقط وعلى فترات متقطعة بالإضافة إلى تباينها وتضاربها باختلاف جهة الحصول عليها.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة سنراها من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (08): مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة وفقا للطابع القانوني و قطاع النشاط في الجزائر للفترة ما بين (2010-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
القطاع	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
VAللقطاع العام	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.7002	1187.93	13.9	1313.36	14.22
VAللقطاع الخاص	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.2998	7338.65	86.1	7924.51	65.78
المجموع	5509	100	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100	9237.87	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°30, 2017, Algérie, p42.

من خلال الجدول رقم(08) نلاحظ أن القيمة المضافة في تزايد حيث ارتفعت من 5509 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 9237.87 مليار دينار سنة 2015 علما أن مساهمة القطاع الخاص أكبر من مساهمة القطاع العام، حيث تراوحت نسبة مساهمة القطاع الخاص ما بين 84.98% و 88.2998% خلال فترة الدراسة و هذا

الارتفاع ناتج عن التحفيزات الكبيرة الموجهة لهذا القطاع. في حين تبقى مساهمة القطاع العام ضئيلة لم تتعد 14.22% خلال سنة 2015.

الشكل رقم (03): مساهمة القطاع الخاص و العام في القيمة المضافة للفترة ما بين (2010-2015)

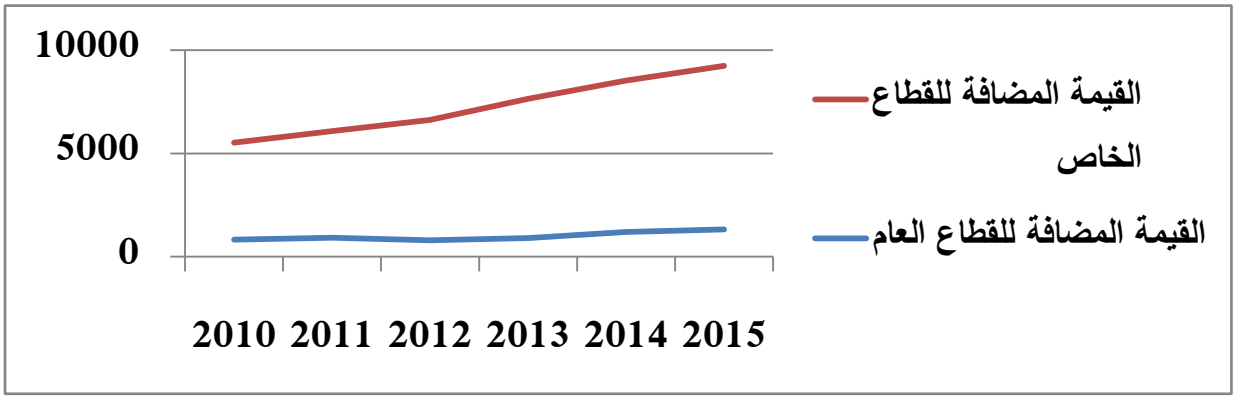

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة طيلة الفترة (2010-2015) أكبر من مساهمة القطاع العام و هذا راجع للاهتمام الذي منحته الدولة لهذا القطاع و ذلك من خلال عمليات الخوصصة التي نتج عنها تراجع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام.

الجدول رقم (09): تطور القيمة المضافة وفقا للطابع القانوني و قطاع النشاط في الجزائر للفترة (2010-2015)

القيمة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014\		2015\	
	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	لقيمة المضافة	النسبة	لقيمة المضافة	النسبة
الزراعة -خاص -عام -مجموع	1012.11 3.08 1015.19	99.70 0.30 100	1165.91 7.80 1173.71	99.34 0.66 100	1411.76 9.93 1421.69	99.3 0.7 100	1612.94 14.81 1627.67	99.10 0.91 100	1758.18 13.31 1771.49	99.25 0.82 100	1918.6 17.70 1936.3	99.085 0.914 100
بناء و أشغال -خاص -عام -مجموع	1058.16 13.59 1071.75	98.73 1.27 100	1091.04 171.53 1262.57	86.41 13.59 100	1232.67 178.48 1411.15	87.35 12.65 100	1344.4 217.71 1562.1	86.06 13.94 100	1438.51 291.68 156.1	92.09 18.67 100	1513.6 337.16 1850.7	81.782 18.217 100
نقل و مواصلات -خاص -عام -مجموع	806.01 182.02 988.03	81.58 18.42 100	860.54 189.23 1049.77	81.97 18.03 100	881.06 214.21 1095.27	80.44 19.56 100	1209.33 233.8 1443.12	83.80 16.20 100	1299.57 256.5 1443.12	90.05 17.55 100	1401.4 259.33 1660.7	84.384 15.615 100
خدمات مؤسسات -خاص -عام -مجموع	96.86 25.51 122.37	79.15 20.85 100	109.50 28.09 137.59	79.58 20.42 100	123.05 31.32 154.37	79.71 20.29 100	139.1 33.37 172.47	80.65 19.35 100	142.07 53.7 172.47	82.37 31.14 100	155.20 59.32 214.52	72.347 27.652 100
فندقة و إطعام -خاص -عام -مجموع	101.36 13.03 114.39	88.61 11.39 100	107.60 13.83 121.83	88.61 11.39 100	114.9 24.04 138.94	82.7 17.3 100	146.27 27.82 174.1	84.015 15.979 100	155.49 33.5 174.1	89.311 19.242 100	172.34 40.44 212.78	80.994 19.005 100
المنتجات الزراعية -خاص -عام -مجموع	169.95 27.58 197.53	86.03 1.96 100	199.79 32.06 231.85	86.17 13.83 100	232.2 33.93 266.13	87.25 12.75 100	249.17 36.3 285.48	87.28 12.72 100	288.98 41.71 330.69	87.39 12.61 100	307.36 46.35 353.71	86.896 13.103 100
صناعة الجلود -خاص -عام -مجموع	2.29 0.3 2.59	88.42 11.58 100	2.34 0.26 2.60	90.04 9.96 100	2.38 0.28 2.66	89.47 10.53 100	2.37 0.27 2.65	89.43 10.19 100	2.55 0.31 2.65	96.23 11.70 100	2.50 0.28 2.78	89.928 10.071 100
التجارة -خاص -عام -مجموع	1204.02 75.45 1279.45	94.10 5.90 100	1759.6 110.98 1870.6	94.17 5.83 100	1555.29 96.25 1651.55	94.17 5.83 100	1759.6 110.98 1870.6	94.07 5.93 100	1956.31 113.76 1870.6	104.58 6.08 100	2126.5 132.83 2259.3	94.120 5.879 100

Source : Bulletin d'information statistique de la part de PME N°30, 2017, Algérie, p43.

يمثل الجدول (09) القيمة المضافة دون احتساب قطاع المحروقات، يقودها القطاع الخاص المتمثل بشكل رئيسي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تصل النسبة المتوسطة إلى 88.61% و تتوزع هذه القيمة المضافة في المتوسط لتبلغ نسبة 100% فيما يتعلق بقطاع الزراعة، و يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل التجارة و الزراعة و البناء و الأشغال، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في مجال الزراعة 1918 مليار دينار جزائري خلال سنة 2015م. و في قطاع البناء و الأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص 1513 مليار دينار، أما في قطاع خدمات المؤسسات بلغت مساهمة القطاع الخاص 2126 مليار دينار مقابل 59 مليار دينار جزائري للقطاع العام.

أما أكبر مساهمة فهي في قطاع التجارة إذ تقدر مساهمة القطاع الخاص ب 2126 مليار دينار، و هي نتيجة حتمية لتخلي الدولة الكلي عن قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات و توجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

من الملاحظ كذلك أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة جدا، ل ذا الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص الذي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العام.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم(10): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة ما بين (2009-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	816.80	827.53	923.34	793.38	844.02	640.39	716.1	831.32
النسبة	16.41	15.02	15.23	12.01	11.06	8.92	12.67	14.37
مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	4162.02	4681.68	5137.46	5813.02	6784.02	6393.95	4923.8	4932.8
النسبة	83.59	84.98	84.77	87.99	88.94	91.08	87.33	85.63
المجموع	4978.82	5509.21	6060.8	6606.4	7628.04	71747.3	56048.9	578204

المصدر: من إعداد الطالبة سعاد شاوش، **آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2008-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تحليل اقتصادي و استشراف، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019/2018، ص 9.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و أن مساهمتها في تطور مستمر حيث كانت في سنة 2009م تقدر ب 4978.82 مليار دينار جزائري و ارتفعت القيمة إلى 578204 مليار دينار في سنة 2016م و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة ما بين (2009-2016)

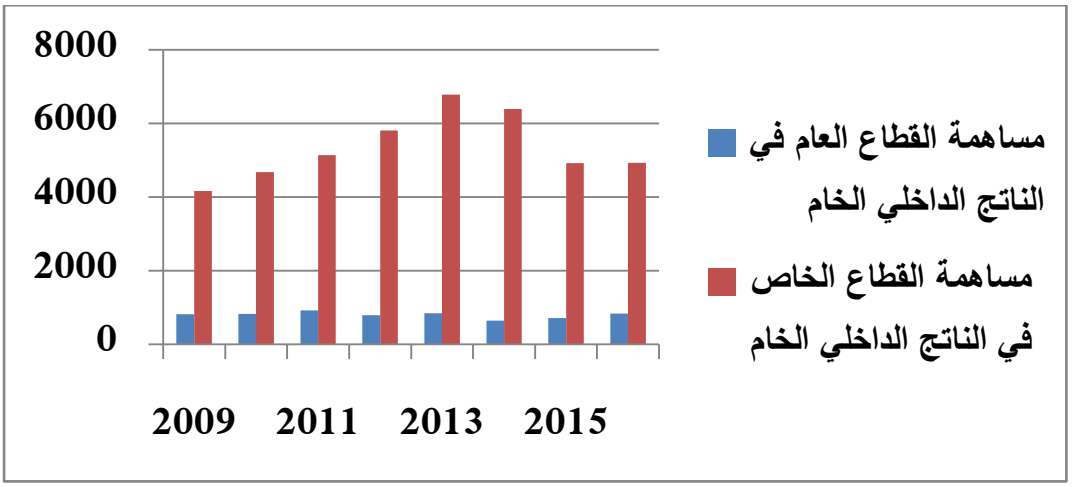

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

من خلال الشكل (04) نلاحظ أن القطاع الخاص يمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و التي تطورت من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت 83.59% سنة 2009م أصبحت 85.63% في سنة 2016 م، و هو الأمر الذي يعد مؤشرا لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، و أن توزيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم و التمويل الجيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن التراجع المسجل في السنتين 2015-2016 راجع إلى انخفاض كل من سعر برميل البترول و قيمة الدينار الجزائري و هذا ما أثر سلبا على القطاع الخاص.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

1 مساهمتها في الصادرات

الجدول رقم(11): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السداسي الأول من سنة 2018.

القيمة: مليون دولار

–	السداسي الأول من 2017		السداسي الأول من 2018		
المنتجات	القيمة	النسبة%	القيمة%	النسبة	التطور
أسمدة معدنية أو نيتروجين كيميائي	454.89	31.30	439.29	33.59	3.43-
الزيوت و المواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	254.33	17.50	245.61	18.78	3.43-
الآمونياك منزوعة الماء	169.91	11.69	164.09	12.55	3.43-
سكر القصب أو البنجر	124.16	8.54	119.90	9.17	3.43-
التمور	40.25	2.77	38.87	2.97	3.43-
فوسفات الكالسيوم	33.22	2.29	32.08	2.45	3.43-
الاسمنت المائي	30.53	2.10	29.48	2.25	3.44-
الهيدروجين و الغاز	26.89	1.85	25.97	1.99	3.42-
قضبان الحديد أو سبائك الصلب	14.63	1.01	14.13	1.08	3.42-
صفائح أو ألواح جليدية	12.75	0.88	12.31	0.94	3.45-
المجموع الخدمي	1161.56	79.93	1121.73	85.78	3.43-
المجموع	1453.14	%100	1307.73	%100	10.0-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Bulletin d'information statistique de la part de la PME N° :35, 2019, Algérie, p32.

بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات لازال ضعيفا فقد قدر بنسبة 6.90% من إجمالي حجم الصادرات أي بقيمة 1.31% مليار دولار أمريكي و قد سجلت انخفاضا بنسبة 10.01% مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2018 و هذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل خصوصا الجوي، بالإضافة إلى بيروقراطية المعاملات البنكية في الجزائر

كما نلاحظ الهيمنة الواضحة للمحروقات و ذلك من خلال منتجات زيوت النافطا الناتجة عن تقطير زفت الفحم، حيث نلاحظ انخفاضا في عملية تصديرها في قيمتها حيث تم تصدير ما يقارب 454.89 مليار دولار أي بنسبة 31.30% منها في سنة 2017، و في 2018 انخفضت إلى 439.29 مليار دولار أي بنسبة 33.59 بالمائة من إجمالي الصادرات. تليها مادة الأمونياك بقرابة 169 مليون دولار أمريكي ، كما نجد من أهم المواد

المصدرة هو السكر سواء الشمندري أو القصب بنسبة 8 بالمائة تقريبا ثم تأتي التمور بقيمة تقدرا تقريبا ب 40 مليار دولار تليها الغازات ب 26 مليار دولار تقريبا و أخيرا تصدر الجزائر كذلك بعض الصفائح و الألواح الجليدية بقيمة 12 مليار دولار بالتقريب.

الشكل رقم(05): أهم المنتجات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنتي (2017-2018)

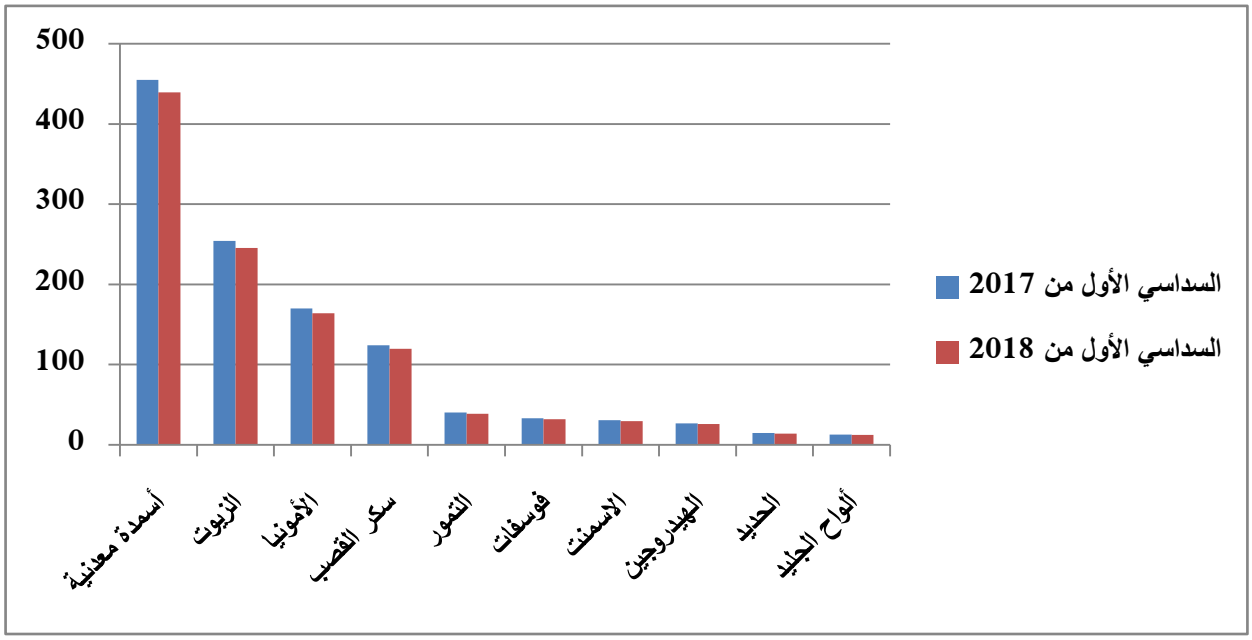

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (11)

انطلاقا من الشكل رقم (05) نلاحظ انخفاض في نسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تتمثل أساسا في مخلفات البترول و المعادن كمواد نصف مصنعة، و بعض المواد الغذائية كالتمور و السكر، و هنا تمثل الأسمدة المعدنية و النيتروجين الكيميائي أهم المنتجات المصدرة من طرفها بنسبة 33.59% من إجمالي الصادرات.

2- مساهمتها في الواردات

الجدول رقم (12): تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2019

القيمة بالمليون دولار

قائمة المواد	السداسي الأول من 2018		السداسي الأول من 2019	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
منتجات غذائية	2413.22	19.93	4127.25	18.64
طاقة زيتات	729.32	3.15	275.51	1.24
منتجات خام	974.44	4.21	1043.07	4.71
السلع نصف مصنعة	5418.95	23.42	5804.81	26.21
منتجات التجهيز الفلاحي	275.41	1.19	253.06	1.14
منتجات التجهيز الصناعي	7825.89	33.82	7415.98	33.49
منتجات استهلاكية غير غذائية	3304.51	14.28	3226.57	14.57
المجموع	23141.74	100.00	22146.95	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°35, 2019, p31.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) انخفاضا في الواردات بنسبة 4.3% خلال السداسي الأول من سنة 2019م مقارنة بنفس الفترة بنفس الفترة من سنة 2018م. حيث انخفض من 23.14 مليار دولار أمريكي، إلى 22.15 مليار دولار.

خلال الفصل الأول من عام 2019 كشف الفحص عن النتائج التالية:

- معدات السلع الصناعية: تمثل حصة 3.49% من الواردات تتكون بشكل أساسي من مركبات لنقل الأشخاص و البضائع، المحركات النفاثة و الحاويات التوربينية و الأجهزة الكهربائية للمكالمات الهاتفية.
- مجموعة المواد الغذائية: تحتل المرتبة الثالثة في هيكل الواردات التي تمت خلال السداسي الأول من عام 2019م بحصة 19 % من الحجم الإجمالي.
- مجموعة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الرابعة في هيكل وارداتنا بحصة 14.57%.

الفرع الثاني: الدور الوظيفي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في: [1]

1-توفير مناصب الشغل:

أصبحت مشكلة البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و أخد حيزا كبيرا من أفكار و اهتمامات الاقتصاديين و السياسيين و برامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل و إيجاد طرق لعلاجه، إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل و تستقطب عدد لا بأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب و التكوين المناسبين و تمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية و القرى و المدن الصغيرة التي تكثر فيها نسبة البطالة.

2- تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد و تدريبهم على المهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة و ضعف إمكانيات معاهد الإدارة و مراكز التدريب، و قد يكون التدريب داخل المؤسسة، و هو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها و قد تقوم بتصميم برامجه جهة خارجية و قد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها.

3- تقديم منتجات و خدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدر للأفكار الجديدة و الابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع و الخدمات المبتكرة و يمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات و الملاحظ أن كثيرا من السلع و الخدمات ظهرت و تبلورت و أنتجت داخل هذه المؤسسات، و هذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة و محاولة تقديم مواكبة الجديد.

4- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:

بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام و بالتالي تقديم السلع و الخدمات، إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج و

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان2011، ص ص 88، 89.

المستهلك و يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، و هذا ما نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

5- التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

و يتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره، و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة و ما تنتجه من سلع و خدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا، و بذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر و التآخي بغض النظر عن الدين و اللون و الجنس. إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة و التهميش و الفراغ و ما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي و المادي.

6-إشباع رغبات واحتياجات الأفراد:

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم و آرائهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي و تحقيق القوة و السلطة.

7-خدمة المجتمع:

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته و إمكانياته و زيادة قدراته الاستهلاكية و تحسين مستوى معيشته و تحسين مستوى الرفاهية و تعزيز العلاقات الاجتماعية، أيضا تساهم في خدمة الحي ة تحسين المنطقة و تجميلها إضافة إلى العائد الاقتصادي المحقق و هذا ما يزيد من درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي.

المطلب الثاني: سياسات و هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في ما يلي التطرق إلى أهم الهياكل والبرامج الداعمة لهذه المؤسسات:

أولا: الهياكل المستحدثة في ظل الإطار التنظيمي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشائها فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة وذلك من أجل تمكين هذه المؤسسات من بلوغ الأهداف المنوط بها والتي من أهمها:

أ. **المحاضن والمشاتل:**

التي تعتبر آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساعد على رعاية هذه المشروعات إلى أن تنمو وتنطلق في الفضاء الاقتصادي، وتهدف إلى تطوير أفكار جديدة تساهم في خلق مشروع إبداعي جديد أو تطوير المشروع القائم وتمكين المبتكرين والمخترعين من تجسيد أفكارهم في منتجات أو عمليات قابله للتسويق وأيضا تقديم الأبحاث، المعرفة، التدريب.

أما المشاتل فهي الهيكل المؤقت الذي يقترح محلات ومساعدات وخدمات خاصة بمؤسسات حديثة النشأة أو التي في طور الانجاز تترجم هذه المساعدات بنصائح، استشارات خاصة للمؤسسات الناشئة وذلك بهدف زيادة فرص نجاح المؤسسات.[1]

ب. **مراكز التسهيل:**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، و تعتبر مؤسس عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية، تحت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، يمكن تلخيص أهدافها في:[2]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات و المقاولين و تطوير ثقافة المقاولات.
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية أو المحلية؛
- الحث على تثمين البحث من خلال توفير محيط للتبادل بين حاملي المشاريع و مراكز البحث و مؤسسات التكوين و شركات الاستشارة والأقطاب التكنولوجية و الصناعية و المالية؛

---

[1] عمر جنينة و أمينة بلغيث، **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**، **ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2018/11/07/06، ص 06.

[2] أسماء برهوم، **دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 192.

– إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و حول التكنولوجيا الجديدة؛

– مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني و الدولي.

ت. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمه و عمله، تنفيذا لنص المادة 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

المجلس هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، مكلف بترقية و تشجيع الحوار و التشاور ما بين قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الجمعيات المهنية من جهة و السلطات العمومية من جهة أخرى، إن الحوار و التشاور مع الأطراف الفاعلين في الحياة الاقتصادية مثل المنظمات و الجمعيات المهنية، و من شأنه دعم و إرساء قواعد إستراتيجية ترقية القطاع.

تتمثل صلاحياته في ضمان و توفير التشاور و الحوار ما بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين بصورة منتظمة و دائمة حول مسائل تتعلق بصورة عامة بالتنمية الاقتصادية و مسألة ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة. و تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، و جمع المعلومة الاقتصادية من جمعيات مهنية و منظمات أرباب العمل التي تساعد في إعداد سياسات و استراتيجيات تنمية و تطوير القطاع.[1]

ث. المجلس الوطني لترقية المناولة (المناولة من الباطن):

تعتبر المناولة الصناعية من أهم الوسائل لتنمية القطاع و الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من المهام المنوطة به:

1–اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛

2–تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛

3–ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب؛

4–تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينهم.

ج. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005.

[1] هواري هامل، **آليات دعم و ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري**، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 46، المجلد 17، سبتمبر 2018، ص96.

هي هيئة عمومية ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، تحت إشراف وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، التي ترأس مجلس التوجيه و الإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005.

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمهام التالية:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة و الإرشاد اتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الخلق و التوقف و تغيير الأنشطة؛
- إجراء دراسات القطاعات و نقاط حول الأوضاع الدورية؛
- جمع و استغلال و نشر معلومات خاصة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

ثانيا: الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نذكر منها:

2-1.الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/08/08 و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و لها فروع جهوية و محلية أوكلت لها عدة مهام أهمها:[2]

- أنها تدعم و تقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق و لدعم الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوب المشاريع ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
- تشجع كل أشكال الأعمال و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأولي؛

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا؛

---

[1] **HTTP//: mdipi.gov.dz**

[2] فاتح جاري، عبد العزيز يوكار، **هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، **ملتقى وطني حول إستراتيجية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 30-2018/01/31، ص 5.

– تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض؛
– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة، إنجاز برامج التكوين و التشغيل و/أو برامج التشغيل، الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين و الخواص.

2-2.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تعد الوكالة الوطنية للقرض المصغر من بين الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وضعت من طرف سلطة رئيس الحكومة و أوكلت إليها مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل و التضامن الوطني، تهدف إلى محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي و إضافة إلى الصناعات التقليدية و الحرف، إضافة إلى هذا تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام التالية:[1]

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛
– تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
– تمنح قروض بدون مكافأة؛
– تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
– تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع لحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و بهدف تفعيل هذا الجهاز و من تم تحقيق هذه الخصوصية تتكفل الوكالة كذلك ب:

–إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز؛
– إقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها؛
– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام و التحسيس و مرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم و ذلك لحساب الوكالة.

2-3.وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و على شكل شباك وحيد يضم الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار، مكلفة ب:[2]

---

[1] مصطفي طويطي، ليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر{ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر}**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، الجزائر، المجلد 6، العدد 02، سبتمبر 2019، ص 92.

[2] فاتح جاري و عبد العزيز يوكار، **هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إستراتيجية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 30-2018/01/31، ص ص 5-14.

– تساعد المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و بالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة؛

– تقدم في الأجل المحدد بناء على تفويض من الإدارات المعنية كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار؛

– تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو بالرفض؛

و قد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث نص على أن تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.

2-4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع إستراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، و ذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة دعم و ترقية الاستثمارات (APSI)، و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ). و هي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

للوكالة الوطنية للاستثمار هدفين أساسيين هما: .[1]

– تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

– تبليغ المستثمرين بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

- **مهام الوكالة:**

وفقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 م و الذي ينص على أن الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي. و تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الهيئات و الإدارات المعنية بالمهام التالية:[2]

– تسجيل الاستثمارات؛

– ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج؛

– ترقية الفرص و الإمكانيات الإقليمية؛

– تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و انجاز المشاريع؛

– دعم المستثمرين و مساعدتهم و مرافقتهم؛

– الإعلام و التحسيس في لقاءات الأعمال؛

– تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، و تقييمها و إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني لاستثمار للموافقة عليها.

2-5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة هيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية، فقد وضع المشرع الجزائري جهازا للتأمين عن البطالة و الإحالة و التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-

[1] أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص ص 92، 93، 94.

[2] **http// :www.andi.dz**

09 المؤرخ في 1994/05/26 المتضمن الحفاظ على الشغل و حماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ، و المرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 1994/05/26 المتعلق بإحداث نظام التأمين عن البطالة لفائدة الإجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.[1]

يتكفل بجهاز الدعم لإنشاء و توسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من 30 إلى 50 سنة، و يشترط أن يكونوا قد فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، و الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار، و يقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي: [2]

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال؛

- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع و تطوير دعم خطة العمل.

المساعدات المادية التي يقدمها الصندوق:

يقدم الصندوق عددا من المساعدات المالية لأصحاب المشاريع تتمثل في:

- أموال في شكل هبة من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- التخفيض في الفوائد البنكية.

كما يساعد على الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض من خلال صندوق الضمان المشترك او عن طريق قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل و البالغ من 30-50 سنة، بينما تستند الاستثمارات المراد انجازها في هذا الإطار على صيغة التمويل الثلاثي و التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق من خلال التركيبة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1-2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

- تمويل الصندوق: 28-29% من التكلفة الإجمالية+ للمشروع (في شكل هبة)؛

- تمويل البنك: 70% (مع فوائد منخفضة).

- المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة و التخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء و الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛

---

[1] آمنة بلحاج، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مع دراسة حالة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص81.

[2] مصطفى عوادي، **واقع المؤسسات لصغيرة و المتوسطة في الجزائر و وسائل دعمها**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 06-07 ديسمبر، 2017، ص ص11، 12.

- لتدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع و أثناء إنشاء المؤسسة.

ثالثا:البرامج الأجنبية المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هناك عدة برامج أجنبية لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نذكر منها:[1]

3-1.برنامج ميدا (MEDA):

يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورومتوسطي، هدفه تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتأهيلها و تحسين محيطها، و مدة برنامج ميدا هو 5 سنوات، انطلق فعلا في 2002 بقيمة قدرها 62.9 مليار أورو، ليخص 1456 عملية، لذا تم تأهيل 405 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون أورو، يقود برنامج ميدا وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و وفد من اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هدفها هو الاستشارة و الدراسة و التكوين لتلك المؤسسات.

3-2.البنك الإسلامي للتنمية: (BID)

تأسس هذا البنك بتوقيع من 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي هدفه هو دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، و يتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية:

- ❖ فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ❖ تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية، و لدراسة سبل تأهيل المؤسسات؛
- ❖ إحداث محاضن أو مشاتل نموذجية لرعاية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ❖ تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم.

3-3.الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD):

الوكالة موجودة في الجزائر منذ 1967 و لم تقم إلا ببروتوكولات من الحكومات، لكن من 1992 أصبح تدخلها من خلال مواردها و إجراءاتها الخاصة لتشمل القطاع العام و كذا القطاع الخاص من خلال فرعها PROPARO بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة، ففي 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح القرض الشعبي الجزائري وجه لتمويل استثمارات توسيع و تجديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية. وفي 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح للقرض الشعبي لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (دراسة حالة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2010/2009، ص ص 128، 129.

3-4.منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):

تأسست في 1967 في فيينا لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، و هدفها الرئيسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة و التنافسية و إدماج نمو الصناعات و المؤسسات في إطار التحرير و الانفتاح الاقتصادي.

بدأت العمل في الجزائر منذ 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة وصناعات صغيرة و متوسطة، كما تعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج و اختبار مكتب دراسات لإعادة تشخيص هذا الفرع.

3-5.البنك العالمي:

تم التعاون مع فرع البنك العالمي و هو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، و هدف هذا البرنامج هو الرفع من عرض و نوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الايجاري و عقد تحويل الفاتورة مع التكوين في الميدان.

3-6. التعاون الثنائي:

يوجد العديد من برامج التعاون الثنائي، خاصة في البلدان ذات الخبرة الواسعة في ميدان التنمية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل فرنسا و ايطاليان، ألمانيا، اسبانيا، تركيا و كندا، و يتجلى هذا التعاون في:[1]

- **التعاون مع فرنسا:** تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 اقتصاديا و ذلك في إطار التعاون الجزائري، و يتم التحضير لمشروع التعاون مع المجلس الجهوي مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة و قسنطينة).
- **التعاون مع ايطاليا:** حيث تم تنفيذ خط القرض معا ايطاليا مقدرا ب 52.5 مليار أورو لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل تكنولوجيات التكوين و المساعدة التقنية و البراعات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل و آليات مالية حديثة) و تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع.
- **التعاون مع ألمانيا:** خصوصا في مجال التكوين و الاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني الى المرحلة الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة المتوسطة،

[1] نور الدين أحمد قايد، **آليات و برامج دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد18، جوان 2008، ص 104، 105.

و تشخيص وضعية 30 مؤسسة، وسع هذا البرنامج شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختل جهات الوطن، و ذلك بالقيام بتنظيم ملتقيات إعلامية و دراسية لممثلي الجمعيات المهنية.

المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من خلال ما سبق تتضح لنا ضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و ترقية الدور المستقبلي لها.

الفرع الأول: التحديات الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

رغم توالي الآليات المؤسسية والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و ترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، غير أنها مازالت تواجه العديد من، و لذا يجب عليها تبني العديد من الاستراتيجيات للحد أو التخفيف من حدة هذه المشاكل.ومنه يمكن تلخيص هذه التحديات الخارجية في:

1-ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي:

أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله، و محرك التغيير في جميع أجزائهن و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم تتمثل في:[1]

- تقارب الأسواق بشكل كبير و تغيير شكل الملكيات و تشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، و التي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفرات الحجم (اقتصاديات الحجم) و من ثم تخفيض التكلفة و زيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي؛

- تسهيل عمليات الاتصال والسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية و اتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ صفة العالمية، و هذه التطورات هي نتائج الثورة الصناعية الثالثة 'ثورة المعلومات)؛

- كما أدى التطور التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام وتنمية و نشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، بهدف الزيادة في جودة المنتجات و رفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

[1] سمية بروبي، **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2010-2011، ص ص 55، 56.

– كما نتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفسح المجال للمنافسة الوطنية و الأجنبية، و ترك المجال حرا أمام السلع الأجنبية للدخول للأسواق الوطنية خاصة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة تحديا آخر، مما يجبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحضير نفسها لمثل هذه الاتجاهات.

2- التجارة الالكترونية:

إن ثورة الاتصالات قد ألغت المسافات و أصبح الفضاء الالكتروني سوقا و أرضا للمعركة، فمن خلاله يمكن المتاجرة حول العالم عن طريق إنشاء shop-on-line كما يمكن شراء أي شيء أو البحث عن أي شيء من خلال الانتقال من السوق المادي إلى السوق الرقمي، و لكن ظهور السوق الرقمي يمثل إضافة درجة كبيرة من المرونة للتنويع في بيئة الأعمال على المستوى الكوني نظرا لزيادة عدد الأسواق و العملاء.

و من المتوقع أن تتزايد أهمية الانترنت بدرجة كبيرة في المستقبل، لأنها أضحت أحد البدائل المطروحة أمام العديد من المؤسسات للتسويق، و قد قدرت الزيادة في المبيعات عبر هذه الخدمة من 516 مليون دولار في أمريكا عام 1996، إلى ما يزيد عن 6.6 مليار دولار عام 2000، و قد أجمع الخبراء في عالم الكمبيوتر على أهمية دخول المؤسسات إلى عالم التجارة الإلكترونية فرصا تسويقية كبيرة من خلال:[1]

-فتح أسواق محلية و دولية كان من الصعب الوصول إليها و بأقل تكلفة؛

-القيام ببحوث التسويق و جمع المعلومات اللازمة لذلك بشكل أيسر و أسرع، و من الواضح أن هذا السوق لا يجب تجاهله أو فقده خاصة بالنسبة للعديد من المشاريع، و التي تمثل مشكلة التسويق لها عقبة كبيرة و معظمها مؤسسات صغيرة و متوسطة، و التي تعتبر التجارة الالكترونية فرصة عظيمة بالنسبة لإمكانياتها المحدودة.

و يمكن إرجاع أسباب تزايد حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى وجود موقع لها على شبكة الانترنت إلى ما يلي:

– انخفاض التكلفة: حيث يمكن إجراء عدد غير محدود من الاتصالات مع العملاء الحاليين و المرتقبين في أي مكان عبر البريد الالكتروني؛

– تقديم عون للعملاء من خلال الإجابة على تساؤلات العملاء حول المنتجات، و الخدمات دون الحاجة للرد على الهاتف أو تعيين عمالة زائدة للقيام بذلك؛

– فتح المشروع أمام العملاء 24 ساعة، كما يمكن من الدخول إلى الأسواق الأجنبية، و يستطيع صاحب المشروع أن يستغل موقعه على الانترنت؛

[1] سمية بروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

– عدم وجود نظام يمكن العملاء من فحص و مراجعة المنتجات قبل شرائها.

3- عالمية الجودة:

يترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل "الإيزو" تعتبر بمثابة مفتاح للأسواق العالمية، و مع ذلك نجد أن عدد المؤسسات بما فيها الكبيرة التي حازت على هذه الشهادة لا تتعدى في الجزائر 154 مؤسسة، و أن المتخصصة منها في النشاط الإنتاجي لا تتعدى 7 مؤسسات.[1]

4- عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية، و ذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العالمية للتجارة و التعريفة الجمركية و التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في 1995 و التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، و بصفة أساسية تحرير تجارة السلع الصناعية و الزراعية، و كذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية...الخ.

فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى:

– خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد؛

– تعظيم الدخل القومي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية.

5- تحدي ثورة المعلوماتية:

تشير الدلائل على أن السمة البارزة للقرن الواحد و العشرون هي المعلوماتية، و تؤكد أبحاث رومر بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية (العمل و رأس المال و التنظيم) و ستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، و هذا ما يضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام وجوب الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع و تطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.[2]

---

[1] سميرة سطوطاح، **تحديات التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، ***ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية***، جامعة حسيب بن بوعلي الشلف، 2004، ص ص 21،22.

[2] سمية بروبي، مرجع سبق ذكره، ص 58، 59.

الفرع الثاني: الدور المستقبلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أداة فعالة للتوسع الاقتصادي و التنمية بالنظر لمساهمتها المستقبلية في النمو و تكثيف النسيج الصناعي و تحقيق القيمة المضافة، و ذلك في ظل تزايد المنافسة الدولية و تحرير التجارة الخارجية و اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، كذلك كان من اللازم تطوير و **ترقية الدور المستقبلي لهذا القطاع**، و هذا ما أشار إليه نص المادة 11 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال ما يلي:

أولا: وسائل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يمكن اعتبار أهم وسائل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة هي: [1]

1 -**ترقية فكرة العمل الحر:**

و هذا يساعد على ظهور منظمين جدد، انتقال الجزائر من وضع اقتصادي دو تسيير مركزي إلى وضع اقتصادي بلا حواجز ولا قيود سيسمح بظهور منظمين و مسيرين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم و تحويلها إلى إنتاج ملموس حيث يتخذ هؤلاء من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فضاء واسعا لتحقيق إنجازاتهم الإبداعية.

2 -**العمل على انتشار المعارف و المهارات بين أفراد المجتمع المحلي:**

و تستطيع برامج تنمية المنشئات الصغيرة و المتوسطة إتاحة الفرصة لعدد كبير من أصحاب المشاريع البسيطة الذين يفتقرون بدونها إلى المهارات و المواد اللازمة نظرا لتواضع إمكانيتها. و يتم بهذا نشر الثقافة التجارية في الأوساط الشبابية و الأوساط الإدارية، هذا غلى جانب تشجيع قيام الاستثمار الكثيف للمعرفة.

3 -**ترقية الاقتصاد العائلي:**

بإنشاء مؤسسات مصغرة على مستوى البيوت إذ أن الكثير من الدول اعترفت بهذا النوع من الإنتاج غير منظم ووضعت له إطارا قانونيا قصد إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم بتشجيعه على المساهمة في التنمية الوطنية و قد تم تشجيع هذا النوع من الإنتاج لأنه يحافظ على الاستقرار الاجتماعي و يوفر موارد رزق عائلية تسد الكثير من أبواب الفقر و البطالة.

- تسمح هذه الوسيلة من تمكين المنشآت الصغيرة من أن توسع الخيار أمام المستهلكين من خلال عرضها أنواعا كثيرة من السلع و الخدمات.
- تسمح كذلك هذه الوسيلة من تمكين المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الكثير من الأحيان بقيام علاقات شخصية أوثق من تلك التي تسمح بها المنشآت الكبيرة.

[1] أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص ص 108, 109, 110.

4 -التجديد و التحديث:

و هذا أن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل و المؤسسات الكبيرة لا تبدي أي اهتمام بالمنتجات الجديدة و لا تقدم أي دعم لها إلا عندما تتمكن المشاريع من التطور و خلق سوق أكيدة لها و في هذه الحالة يكون اهتمامها و دعمها على أساس تنافسي في الغالب.

5 -التعلم:

يتوجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البحث المستمر على الأشياء التي تقود غلى الخبرة و المعرفة، أي أن الخصائص المميزة لعالم الأعمال اليوم تحتاج أكثر قدرات التعلم للمنظمات، هذا التعلم الذي ينهي شكل التحديات، و يدفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التخفيض و بشكل محسوس، من الانحراف الزمني بين القرار الاستراتيجي و عملية التنفيذ. و لهذا فإنه ليس من السهل إنجاز قدرة التعلم للمنظمة الصغيرة و المتوسطة و تحسين تطويرها، كون أن ضعف التعلم يضع وجود هذه المنظمات في خطر.

و انطلاقا مما سبق، فإنه يجب الاستفادة من مفاهيم التعلم في إستراتيجية المنظمات الصغيرة و المتوسطة، فالتعلم يضفي قيمة لإستراتيجية هذه المنظمات، و هو السبيل لإنتاج المعارف الجديدة؛ و للتعلم منافع كبيرة تعود إلى:[1]

– قيمته التحليلية الواسعة، و التي تنعكس على العدد الدائم و المتكاثر للسلوك المستعمل، كالاقتصاد الصناعي و الإدارة الإستراتيجية؛

– التعلم هو أساس حركي في معناه الحقيقي، فهو يستعمل في تطوير النظريات، و كذا طبيعة استمرار التغيرات التنظيمية؛

– التعلم يشترك كأداة لإجراء عمليات التكامل، و هو قادر على تكامل المستويات الفردية، التنظيمية و التحليل القطاعي.

- إنعاش النمو الاقتصادي و إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن حركية التطوير و التكييف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها.

[1] عبد الرحمن بن عنتر، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2002، ص ص 2، 3.

- ترقية نظم المعلومات ذات الطابع الصناعي و التجاري و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين أدائها.
- الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية الإطار التشريعي و التنظيمي الملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، و تحسين دور البنوك في معالجة ملفاتها.
- تبني سياسة تكوين و تسيير الموارد البشرية تفضل و تشجع الإبداع و التجديد.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي و تقني وعلمي و قانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم الضروري لترقيتها و تطويرها في إطار منسجم.
- ترقية صادرات السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من أجل بلوغ هذه الأهداف يجب التركيز على تطوير و تفعيل بعض الآليات خاصة ما يتعلق الشراكة و التعاون الدولي و بتنويع مصادر التمويل، و التي تفيد في تحقيق التنمية لهذا القطاع عن طريق أساسا:

ثانيا: تطوير الشراكة و التعاون الدولي

حيث أن المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة تفرض على الجزائر و من خلال التجارة و الشراكة الأوروجزائرية، أن تستفيد من جميع الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة و التعاون الدولي. سواء كانت على شكل قروض برنامج ميدا أو إعانات الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية و غيرها، و استغلال هذه القروض في العملية الإنتاجية استغلالا أمثلا، و تحسين أداء هذه المؤسسات و أهم هذه القروض تتمثل في قروض الاتحاد الأوربي و تلك الخاصة بمملكة الأمم المتحدة. و نذكر من أشكال التعاون الدولي ما يلي:[1]

1) برنامج "ميدا" (MEDA) لتنمية المنظمات الصغيرة و المتوسطة:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المنظمات الصغيرة و المتوسطة تؤتي ثمارها، و خاصة ما تعلق منها بالتعاون متعدد الأطراف؛ و ليس أدل على ذلك من برنامج "ميدا" المندرج في إطار التعاون الاورو–متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، إذ و انطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمنظمات الصغيرة و المتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها، و تأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل و تشخيص و

[1] محمد رشدي سلطاني، **الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة و المتوسطة، دار جليس الزمان**، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 171، 172.

تكوين في إطار الدعم المباشر، و كذا انجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو لتحسين ظروف حصول المنظمات على المحاور الأساسية الموالية:

- تطوير الإدارة العملية للمنظمات الصغيرة و المتوسطة؛

- دعم إنشاء و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المنظمات الصغيرة و المتوسطة؛

- تحسين المحيط التنظيمي للإدارة.

و لقد استفادت الجزائر، و الدول العربية المتوسطية المعنية، من برامج MEDA للتمويل، و ذلك من خلال تمويل و دعم المنظمات الصغيرة و المتوسطة وفق مرحلتين:

برنامج MEDA1خلال الفترة 1995-2000؛

برنامج MEDA2خلال الفترة 2000-2006؛

أ -برنامج MEDA1:[1]

هو برنامج تعاون ثنائي بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في إطار الشراكة الأورو-متوسطية و هو برنامج ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو و 2.5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج و الذي يمتد من سنة 2002 إلى غاية 2007 و تتولى لجنة مختصة من الاتحاد الأوربي تسيير و إدارة البرنامج و الذي يهدف إلى تأهيل و تحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق و ذلك عن طريق:

- تحسين مستوى الاستجابة البنكية لطلبات هذه المؤسسات و ذلك بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية لتقديم القروض على أساس الجدوى و النجاعة و ربحية المشاريع، و ليس فقط على أساس الضمانات المقدمة؛

- تحسين مستوى كفاءة و تأهيل التسيير الإداري للمؤسسات عن طريق برامج للتكوين و التدريب موجهة أساسا لمسيري هذه المؤسسات و عمالها؛

[1] دراجي السعيد، **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروسالمستقاة منها للجزائر**، مداخلة للملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 18-2012/04/19، ص ص 16،17.

– تقديم المساعدات للهيئات و المنظمات الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة جمعيات أرباب العمل و بعض الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع هذا القطاع؛ كالضرائب و الجمارك و الضمان الاجتماعي؛

– دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب– برنامج MEDA2:

فقد خصص مبلغ 5.35 مليار أورو، كما جاء هذا البرنامج بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوربية ، و تتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأوربية المتوسطية. و لقد استفادت الجزائر من مبلغ 232 مليون أورو في إطار هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة (2000–2004).[1]

ثالثا: تطوير آليات التمويل: و ذلك عن طريق:

- إنشاء بنوك متخصصة تختص بتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- إنشاء فروع أو فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة في البنوك العمومية الجزائرية.
- الاهتمام أكثر بمؤسسات رأس المال المخاطر.
- تطوير و تحديث النظام المصرفي الجزائري و إنشاء مالية متخصصة.
- إنشاء صناديق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- تحفيز البنوك الخاصة و مساعدتها لتمويل هذه المؤسسات.
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- الاهتمام أكثر بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية على أساس المشاركة.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة و رفع قدرتها التنافسية الشيء الذي يعتبر عاملا أساسيا لتطويرها و زيادة تنافسيتها في ظل اقتصاد السوق

و كل هذا يتطلب ضرورة تبني إستراتيجية فعالة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي فيما يتعلق خاصة بأنظمة التمويل للمؤسسات الصغيرة المتوسطة بالنظر للصعوبات التي تواجهها في البحث عن مصادر لتمويل نشاطاتها الإنتاجية و عدم كفاية طرق التمويل المعتمدة و رؤوس الأموال المخصصة لهذا القطاع الذي تزداد أهميته مع اتجاه الجزائر للالتزام باتفاقيات دولية لتحرير التجارة، و ذلك

[1] محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 173.

من أجل ترقيتها و رفع قدراتها التنافسية التي ستسمح لها في الأجل القصير و المتوسط بتعظيم مكاسبها و تعزيز تنافسيتها في ظل توسع الاتفاقيات .[1]

رابعا: دعم الابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

- **القدرات الابتكارية للشركات الصغيرة و المتوسطة:**

يمثل الإنفاق على البحث و التطوير في الجزائر بنسبة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن تفسير صغر هذه الحصة إلى الضعف الكبير في القطاع الخاص في الاستثمار البحثي، فالابتكار موجود بشكل أو بآخر في الشركات الكبيرة، و لكن الشركات الصغيرة و المتوسطة لا تشارك بما فيه الكفاية في أنشطة البحث و الابتكار، في غياب الإحصائيات المتعلقة بالابتكار في الجزائر، إذا أخدنا تسجيل براءات الاختراع كمؤشر، فقد سجل المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) حتى الآن أكثر من 2000 اختراع محمي عن طريق براءات الاختراع، 80 %منها من أصل أجنبي، 20% المتبقية تخص الشركات الوطنية الكبرى و نادرا جدا الشركات الصغيرة و المتوسطة. فغالبا ما تتميز الشركات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بعدم كفاية القدرة على الابتكار، فهناك عوائق كبيرة تعيق تطوير مشاريع الابتكار في هذه الشركات، فمعظم الشركات الصغيرة لديها موارد مالية محدودة لتمويل جهود البحث و التطوير أو الاستثمارات المرتبطة بالابتكار فهي تواجه عقبة في الوصول إلى التمويل الخارجي.

هناك عقبة أخرى تعوق تطور الابتكار في الشركات الصغيرة و هي نقص المعلومات حول التطورات التكنولوجية، فهناك نقص في إتقان التقنيات و المعرفة الجديدة لدعم عملية الابتكار.[2]

يهدف برنامج دعم الابتكار التكنولوجي إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال:[3]

– مرافقة و دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– إحداث جسور تبادل و شراكة بين عالم البحث و عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– إدماج قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المحيط العلمي و التكنولوجي بتفعيل آليات الدعم و تثمين نتائج البحث التطبيقي.

---

[1] محمد حمادة، **مستقبل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص نقود و مؤسسات مالية، جامعة 8 ماي قالمة، 2011/2010، ص ص 134،133.

[2] Bernard haudeuville, Redha younes bouacida, **recherche et innovation dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises**, 23 éme journée sur le développement, l'état malgré tout ? acteurs publics et développement, facultés universitaires catholiques de mons Belgique, 14-15-16 mai 2007, p 154.

[3] سمية بروبي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

و قد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب:

– إمضاء اتفاقية للتعاون مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في 2001؛

– تدعيم الاتفاقية بمنشور وزاري في سنة 2007، بغرض إنشاء محاضن للابتكار على مستوى الجامعات؛

– تنظيم منتديات جهوية متخصصة (مؤسسات صغيرة و متوسطة/جامعات) للتحسيس بضرورة التكامل بين المؤسسات الاقتصادية و مخابر البحث (سطيف، ورقلة، وهران)؛

– المساهمة في أشغال الفوج الحكومي المكلف بإعداد إستراتيجية لدعم البحث و التطوير في إطار الإستراتيجية الوطنية.

خامسا: الدعم الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يكون من خلال:[1]

– توجيه جزء من الموارد الاقتصادية لتنمية و تطوير القطاع و جعله قطاعا منتجا؛

– دعم كفاءة القطاع الإنتاجية و استمرار الأفضل و عدم دعم غير المنتج أو غير القادر على المنافسة؛

– دعم حصول المؤسسة على احتياجاتها بتكلفة مقبولة لتخطي عدم كفاءة السوق الإنتاجية؛

– دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تكون لها القدرة على المنافسة، و أوجه هذا الدعم تكون بتوفير الدعم المادي و الخدمي لهذا القطاع و خاصة في مجال النصح و الإرشاد و التوجيه؛

– تطوير مركز الخدمات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي يعتبر حجر الزاوية لتغطية كافة الجوانب، فيما عدا الجوانب المالية؛

– تأمين مركز خدمي يقدم التدريب و الاستشارات بتكاليف منخفضة.

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 176، 177.

سادسا: الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التي تتأمن عن طريق:[1]

– اهتمام الدول بتقديم الدعم التقني بسعر و بكلفة مناسبة مع توفير التدريب التعليم معه، كون الجانب التقني و حسب الاتجاه المستقبلي سيكون الميزة التي تدعم الاستمرارية من خلال المنافسة الحادة و انفتاح الأسواق؛

– قيام الدول بتوجيه الموارد لدعم الاستثمار في التقنية و توطينها مع التركيز على إعطاء الجامعات مساحة للقيام بدور هنا لأن أول خطوة في توطين التقنية تنبع من التعرف عليها و تعليم المجتمع كيفية استخدامها و الاستفادة منها؛

– تعاون قطاعات الدولة الاقتصادية مع الجامعات، المميزة بالعلم و المعرفة يؤدي إلى تحقيق المعادلة المطلوبة لتنمية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو مفترض.

سابعا: ترقية المناولة

و هو ما تم تقريره في الفصل الثالث من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أكدت المادة 20 من ذات القانون على اعتبار المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا الغرض تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تتمثل مهامه أساسا في:[2]

- اقتراح كل تدبير من شانه أن يحقق اندماجا للاقتصاد الوطني؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أم أجانب و تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.

[1] المرجع نفسه، ص 177.

[2] ناجي بن حسين، **أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، الجزائر، العدد 2، المجلد 2، 2002، ص 103.

خلاصة الفصل الثاني:

لم يحظ قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بأهمية بارزة في ظل التوجه الاشتراكي بعد الاستقلال و لم يلعب دورا ملحوظا في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال، فحاليا تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة للنهوض بهذا القطاع و تطويره و عصرنته و ذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل و الآليات و البرامج لدعمها. كما أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام و الصادرات و تخفيض تكاليف الإنتاج و الواردات، كما تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل و بالتالي التخفيف من حدة البطالة و الفقر.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بواقع آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: **ما هي المشاكل التي تع رقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير القطاع الاقتصادي الجزائري؟ وما هي السياسات الواجب وضعها من أجل تحفيز هذا القطاع؟**

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من خلال التطرق لتعاريف بعض الدول المتقدمة و النامية، و من خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، إذ لا يوجد تعريف واضح لهذه المؤسسات بل نجده يختلف من بلد إلى آخر نظرا للتفاوت في درجة نمو الدول، ثم قمنا بالتطرق لخصائص و أهمية هذه المؤسسات و من بين خصائصها صغر حجمها و سهولة تكوينها، و فيما يخص أهميتها فهي تساهم في توفير مناصب الشغل و كدا قدرتها على رفع الكفاءة الإنتاجية و الانتشار الجغرافي، و هناك عدة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها العائلية و منها التقليدية و منها المتطورة و الشبه متطورة.

ثم انتقلنا لتقديم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع على مستوى الجزائر من خلال إبراز مراحل تطورها، وتطور تعدادها بالإضافة إلى دورها في تطوير مناصب الشغل ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات و مدى تطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة؛ ثم قمنا بالتعرف على السياسات و التدابير التي انتهجتها الدولة للنهوض بهذا القطاع كإنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

وأخيرا أشرنا للدور المستقبلي لهذا القطاع وعلى ضرورة التركيز على هذا القطاع وضرورة تبني استراتيجيات فعالة وأساليب للعناية به وتمويله للرفع من مستوى هذه المؤسسات وإكسابها ميزة تنافسية ومنه النهوض بالاقتصاد الجزائري.

أولا: نتائج الدراسة

– يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا وريياديا في الاقتصاد الجزائري أكثر من الدور الذي تؤديه المؤسسات الكبيرة.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

– تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال الجزائري.

– تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب الشغل؛ أما في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات فهي تساهم سوى بنسبة ضئيلة.

– رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإنشاء الذي يظهر كل عام إلا أن هذه المؤسسات لازالت تعاني من مشاكل و عوائق تمنعها من الاستمرارية.

– لا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بشكل جيد في تنمية الاقتصاد الوطني، فحسب النتائج الضئيلة المحققة إذا ما قورنت مع الأهداف الموضوعة، فالأمر مازال معتم على قطاع المحروقات؛

– يظهر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خصوصا في قطاعات الخدمات البناء مع ضعف كبير في قطاعي الزراعة و الطاقة و المناجم.

ثانيا: اختبار الفرضيات

– بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تساعد على توفير مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي هي فرضية صحيحة؛ فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل فعال في التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الحادة و تجلب الاستثمارات و تحقق النمو الاقتصادي و كذلك دورها الكبير في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني كما تساهم في خلق الثروة من خلال تشجيعها للاستثمار.

– بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تواجه مشكلة التمويل، سوء التخطيط ومشكلة تطوير نشاطات الابتكار من اجل اكتساب الميزة التنافسية فهي فرضية صحيحة؛ فعلى الرغم من السياسات الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ضمن ما يسمى بخطة الإنعاش الاقتصادي و رغم التدابير المشجعة و المحفزة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية المتعاقبة بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها مساهم كبير في استيعاب البطالة خصوصا في الوسط الشباني، إلا أن الكثير من الصعوبات و الحواجز و العوائق لازالت تعترض إنشاء و نمو هذا القطاع، منها مشاكل مالية و أخرى قانونية و البعض منها متعلق بالتكنولوجيا و الآخر متعلق بنقص الخبرة و الإبداع و الابتكار، لذا يجب على الدولة التعجيل في وضع حلول لها من أجل الصمود في وجه المنافسة الأجنبية الشديدة.

– بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول أن ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون عن طريق تحديث النظام المصرفي الجزائري و تسهيل حصولها على الأدوات و الخدمات و حتى العقارات و تطوير الشراكة و التعاون الدولي هي فرضية صحيحة فبسبب التحولات التي شهدها العالم بصفة عامة و التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، و كذا التحديات التي تواجهها الدولة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي،

و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تفرض على الجزائر أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال التعاون الدولي و الشراكة، سواء في شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة أو إعانات الهيئات الدولية؛ و استغلالها استغلالا أمثلا و توجيهها نحو العملية الإنتاجية و بالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: التوصيات

– الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى و الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد؛

– نشر ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين أفراد المجتمع؛

– تقديم مساعدات و منح من طرف الدولة لهذه المؤسسات من أجل استمراريتها و نموها؛

– تشجيع الابتكار و تعزيز المهارات و القدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم؛

– وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ضمان نجاحها و استمراريتها؛ و تدريبهم على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، بغية التكيف مع مستجدات بيئة العمل الحديثة؛

– إنشاء مراكز بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الغرف التجارية، تسهر على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مسعدة أصحاب المشاريع؛

– حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال إدراج التمويل الإسلامي.

رابعا: آفاق الدراسة

بناء على الدراسة التي قمنا بها و نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع، ارتأينا طرح مواضيع جديدة لها علاقة بالدراسة مستقبلا و هي:

– تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمساهمة في ترقية الصادرات.

– آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1) – بابنات عبد الرحمان، دادي عدون ناصر، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، 2008.

2) – بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، الجزائر، دار الهدى، 2003.

3) – جواد نبيل، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة GESTION DE PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.

4) – رحموني أحمد، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

5) – سلطاني محمد رشدي، **الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة و المتوسطة، دار جليس الزمان**، الطبعة الأولى، 2014.

6) – مسيخ أيوب، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مدخل نظري مع الإشارة إلى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري)**، نور للنشر، ألمانيا، 2018.

7) – منصور الغالبي طاهر، **إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل، 2009.

ثانيا : أطروحات الدكتوراه

8) – برهوم أسماء، **دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018–2019.

9) – جودي حنان، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

10)– خنطيط خديجة، **دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، رسالة دكتوراه في علوم التسيير**، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.

11)- سابق نسيمة، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2014/2000))**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016/2015.

12)- شلابي عمار، **المؤسسات الصغيرة رهان جديد للتنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/2010.

13)- عزيز سامية، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

14)- كاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المحلية (دراسة حالة ولايتي قالمة و تبسة)** ، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية و تنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.

15)- كربوش محمد، **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر تلمسان، 2014/2013.

<u>ثالثا: مذكرات الماجستير</u>

16)- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012.

17)- بوبي سمية ، **دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2011/2010.

18)- بلحاج آمنة، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (مع دراسة حالة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.

19)- خلفة الساهل زينب، **دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012/2011.

20)- رقراق عبد القادر، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (دراسة حالة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2010/2009.

21)- غدير أحد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،2007.

22)- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الشكة الجزائرية الأوربية للمساهمات فينانيب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، 2012.

23)- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة {دراسة حالة الجزائر 2005-2010}**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

24)- مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و1400 (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2009.

رابعا: مذكرات الماستر

25)- حمادة محمد، **مستقبل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي قالمة، 2011/2010.

26)- شاوش سعاد، **آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008-2018)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2019/2018.

خامسا: المجلات

27)- أحمد قايدنور الدين، **آليات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ال عدد18، جوان 2008.

28)- آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 6.

29)- بن حسين ناجي، أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 2، المجلد 2، 2002.

30)-بن عنتر عبد الرحمن، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، .2002

31)- طويطي مصطفى، وزاني ليدية، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر {دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر}**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 6، العدد 02، سبتمبر 2019.

32)- عزيز سامية، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان.2011

33)- مسيخ أيوب، منشآت **الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني حالة الجزائر نموذجا**، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة، العراق، العدد 4، 2015.

34)- هامل هواري، **آليات دعم وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري**، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 46، المجلد 17، سبتمبر 2018.

سادسا: الملتقيات والمداخلات

أ -الملتقيات الدولية:

35)- بن نذير نصر الدين، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة علي لونيسي البليدة، 6 0-2018/11/07.

36)- جنينة عمر و بلغيث أمينة، **استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة 2، 2018/11/07/06.

37)- سطوطاح سميرة، تحديات التجديد التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيب بن بوعلي الشلف، 2004.

38)- عبد الكريم بوغدو، واقع و آفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، **في الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة تحت شعار نحو تعزيز قدرة الصناعات الصغيرة و المتوسطة على الإبداع و الابتكار**، الجزائر، في 14 مارس 2010.

ب- الملتقيات الوطنية:

39)- جاري فاتح و يوكار عبد العزيز، **هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إستراتيجية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 30-2018/01/31.

40)- دراجي السعيد، **التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستقاة منها للجزائر، مداخلة للملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 18-2012/04/19.

41)- شيخي بلال وآخرون، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول و الواقع، ورقة تندرج ضمن المحور الأول: دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 29-30 أكتوبر 2017.

42)- عوادي مصطفى، **واقع المؤسسات لصغيرة و المتوسطة في الجزائر و وسائل دعمها**، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 06-07 ديسمبر، 2017.

المراسيم:

43)- المواد 8،9،10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 11 جانفي 2017.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

44)- Haudeuville Bernard, younes bouacida Redha, **recherche et innovation dans les PME algériennes : une étude empirique basée sur un échantillon d'entreprises**, 23 éme journée sur le développement, l'état malgré tout ? acteurs publics et développement, facultés universitaires catholiques de mons Belgique,14-15-16 mai 2007.

45)- Malhotra and others, expending access to finance : good practices and policies for micro, small and medium enterprises, world bank, Washington, dc, august, 2006.

النشريات:

46)- Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°26, 2014, Algérie.

47)-.Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°27, 2015, Algérie.
48)- Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°28, 2016, Algérie.
49)- Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°30, 2017, Algérie.
50)- Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°33, 2018, Algérie.
51)- Bulletin d'information statistique de la part de la PME N°35, 2019, Algérie.

المواقع الالكترونية:

52)- HTTP// : www.andi.dz

53)- HTTP//: mdipi.gov.dz

الملاحق

مقدمة

نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أصبح الحديث عن أساليب تطوير هذا القطاع في الجزائر يزداد في السنوات الماضية، حيث أنه في حدود 20 سنة الأخيرة لوحظت حركية خاصة بها عالميا و التي تتطور تزامنا مع تزايد حجم المبادلات الدولية. و نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الجزائر في السبعينات حتمت عليها إعادة النظر في سياستها المتبعة و ذلك باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية، فالجزائر مطالبة بالنهوض بهذا القطاع اعتمادا على أساليب تطوير خاصة، و هذا من أجل بقاء هذه المؤسسات أهم منشئ للثروة و اكبر مصدر لخلق مناصب الشغل و الارتقاءfff لمواجهة مختلف التحديات و هذا من خلال السهر على رفع تافسيتها اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة و غيرها من الأساليب.

إشكالية الدراسة

استنادا لما سبق تتضح إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي المشاكل التي تعرقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تطوير القطاع الاقتصادي الجزائري؟ و ما هي السياسات الواجب وضعها من أجل تحفيز هذا القطاع ؟

الأسئلة الفرعية

يمكن تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر؟
2. ما هي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل اكتساب ميزة تنافسية؟
3. كيف يمكن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة

ف 1

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على توفير مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي.

ف 2

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مشكلة التمويل، سوء التخطيط ومشكلة تطوير نشاطات الابتكار من اجل اكتساب الميزة التنافسية.

ف 3

ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون عن طريق تحديث النظام المصرفي الجزائري وتسهيل حصولها على الأدوات والخدمات وحتى العقارات وتطوير الشراكة والتعاون الدولي.

مبررات اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- ❖- الرغبة في استكشاف مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ❖- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في العديد من الدول؛
- ❖-معرفة مدى اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖- كون هذا القطاع يعرف انتعاشا ملحوظا في بلادنا وزاد الاهتمام به لدورها الكبير في حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أهداف الدراسة

إن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ❖- عرض أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖- الوقوف على واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖- تقديم إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ❖- رصد الممارسات الوطنية في مجال ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة جلب أنظار المسؤولين نحو ضرورة تبني سياسة ترقية هذا القطاع كوسيلة لتعزيز قدرات الاقتصاد الوطنين؛
- ❖- التطلع على آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفهمه.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لموضوع أصبح مصدر اهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول، كما تكمن أهميتها في:

1- إبراز مدى مساهمة سياسات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع وتحقيق التنمية .

2-إبراز دور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة.

3-توضيح أهمية الابتكار والتجديد في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المنهج التاريخي لسرد مراحل تطورها في الجزائر، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في تحديد تطور هذه المؤسسات.

هيكل البحث

❖حسب منهجية IMRAD قسمت الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المبحث الأول: الدراسات السابقة
  - المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
  - المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
  - المطلب الثالث: القيمة المضافة العلمية للمذكرة

الفصل الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

- المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
  - المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
  - المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
  - المطلب الثالث: المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- المبحث الثاني: أداء و تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
  - المطلب الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري
  - المطلب الثاني: سياسات و هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - المطلب الثالث: آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
    - التحديات الخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
    - الدور المستقبلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تساعد على توفير مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي هي فرضية صحيحة؛ فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بشكل فعال في التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الحادة و تجلب الاستثمارات و تحقق النمو الاقتصادي و كذلك دورها الكبير في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني كما تساهم في خلق الثروة من خلال تشجيعها للاستثمار.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تواجه مشكلة التمويل، سوء التخطيط ومشكلة تطوير نشاطات الابتكار من اجل اكتساب الميزة التنافسية فهي فرضية صحيحة؛ فعلى الرغم من السياسات الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ضمن ما يسمى بخطة الإنعاش الاقتصادي و رغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية المتعاقبة بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها مساهم كبير في استيعاب البطالة خصوصا في الوسط الشباني، إلا أن الكثير من الصعوبات والحواجز والعوائق لازالت تعترض إنشاء و نمو هذا القطاع، منها مشاكل مالية و أخرى قانونية و البعض منها متعلق بالتكنولوجيا و الآخر متعلق بنقص الخبرة و الإبداع و الابتكار، لذا يجب على الدولة التعجيل في وضع حلول لها من أجل الصمود في وجه المنافسة الأجنبية الشديدة.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول أن ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون عن طريق تحديث النظام المصرفي الجزائري وتسهيل حصولها على الأدوات والخدمات وحتى العقارات وتطوير الشراكة والتعاون الدولي هي فرضية صحيحة فبسبب التحولات التي شهدها العالم بصفة عامة و التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، و كذا التحديات التي تواجهها الدولة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تفرض على الجزائر أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال التعاون الدولي و الشراكة، سواء في شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة أو إعانات الهيئات الدولية؛ و استغلالها استغلالا أمثلا و توجيهها نحو العملية الإنتاجية و بالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة

- يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا وريياديا في الاقتصاد الجزائري أكثر من الدور الذي تؤديه المؤسسات الكبيرة.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

- تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال الجزائري.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في توفير مناصب الشغل؛ أما في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات فهي تساهم سوى بنسبة ضئيلة.

- رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر كل عام إلا أن هذه المؤسسات لازالت تعاني من مشاكل و عوائق تمنعها من الاستمرارية.

- لا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بشكل جيد في تنمية الاقتصاد الوطني، فحسب النتائج الضئيلة المحققة إذا ما قورنت مع الأهداف الموضوعة، فالأمر مازال معتمد على قطاع المحروقات.

- يظهر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خصوصا في قطاعات الخدمات و البناء مع ضعف كبير في قطاعي الزراعة و الطاقة و المناجم.

- و الجدول التالي يوضح ذلك:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personne morale) حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة	المجموع	النسبة المئوية %
الزراعة	7275	93	7368	1.12
الطاقة و المناجم	3032	3	3035	0.46
البناء و الأشغال العمومية	188275	15	188290	28.54
الصناعة	102055	73	102128	15.48
الخدمات	358936	60	358996	54.41
الناتج الإجمالي	659573	244	659817	100.00

التوصيات

- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع برامج تتماشى و الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلد؛
- نشر ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين أفراد المجتمع؛
- تقديم مساعدات و منح من طرف الدولة لهذه المؤسسات من أجل استمراريتها و نموها؛
- تشجيع الابتكار و تعزيز المهارات و القدرات الإدارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم؛
- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف ضمان نجاحها و استمراريتها؛ و تدريبهم على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، بغية التكيف مع مستجدات بيئة العمل الحديثة؛
- إنشاء مراكز بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الغرف التجارية، تسهر على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مسعدة أصحاب المشاريع؛
- حل مشكلة التمويل الذي يعترض حاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال إدراج التمويل الإسلامي.